الفصل الثاني

ركائز العولمة وأدواتها المالية

بعد استعراضنا لمفهوم ظاهرة العولمة ونشأتها التاريخية في الفصل الأول توصلنا إلى أنها ظاهرة ليست وليدة الصدفة ولكنها ذات جذور ممتدة، ولكن زاد من رسوخها وتأصلها أنها أصبحت ظاهرة تشغل الرأي العام العالمي وتحتل حيزاً واسعاً من ندوات المفكرين وفي عقولهم وآرائهم، كما أصبحت ذات تأثير كبير في شتى جوانب ومجالات الحياة على المستوى الكوني، وخاصة بعد التغير الحاد في النظام العالمي للدرجة التي اعتبرت (ظاهرة العولمة) من النتائج المباشرة لهذا النظام الأحادي القطبية، وبما أن هذه الظاهرة ممتدة؛ فلا بد وأن يكون لها ركائز وأدوات مالية ولدت وظهرت بناء على هذه الامتدادات إلى أن وصلت بهذه الظاهرة إلى ما نراه الآن. وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الركائز والأدوات المالية لها تأثير مباشر أو غير مباشر في تغير النظام العالمي من عدمه، إلا أنه تم الإعداد لها فور انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وتتمثل ركائز العولمة في ركيزة سياسية وركيزة علمية وتكنولوجية وركيزة اقتصادية، وهي ما سنبحثها في المبحث الأول، بينما سنخصص المبحث الثاني للأدوات المالية للعولمة والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية.

* * *

openkanal.com

المبحث الأول
ركائز العولمة

ارتكزت العولمة واستندت إلى جملة من المرتكزات التي قامت عليها هذه الظاهرة، تتمثل في الركيزة السياسية والركيزة العلمية والتكنولوجية والركيزة الاقتصادية، ونتناولها في مطالب ثلاثة وهي:

المطلب الأول: الركيزة السياسية:

بعد أن توصلنا إلى أن ظاهرة العولمة لم تكن وليدة الصدفة، بل هي ممتدة الجذور، كامنة تحت تربة النظام العالمي في انتظار تهيئة الجو الملائم لنموها وظهورها، وهو الأمر الذي يكمن في ظل التناقض الآيديولوجي بين القطبين العالميين، وما يدور في فلك كل منهما من دول العالم.

وإذا كان النظام الرأسمالي العالمي قد مر بمراحل وأطوار مختلفة اختلفت فيها أدوار وسياسة كل دولة من حيث مدى التدخل السياسي والاجتماعي لضبط الاقتصاد أو لتحقيق الرفاهية، إلا أنها في جميع الأطوار كانت تباشر الدور الخاص باتباع السياسة المؤدية إلى نمو وازدهار الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي[١].

وإن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد كان مرتبطاً بالمذهب الذي تعتنقه الدولة، ففي ظل المذهب الفردي فإن وظيفة الدولة كانت تنحصر في القيام بالوظائف الأساسية في المجتمع، كالمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي، وتنفيذ الأعمال التي لا يقوى القطاع الخاص على القيام بها أو لا يحبذ ذلك دون أن تتدخل في سن القوانين التي من شأنها أن تؤثر في

(١) انظر: د. مراد جابر مبارك السعداوي، مصدر سابق، (ص١٨٣).

obeikandl.com

الحياة الاقتصادية؛ لأن فيها مساساً بالمصلحة الخاصة لأفراد المجتمع التي تعد وفقاً لهذا المذهب محوراً للتنظيم السياسي للدولة[١].

وبعد ذلك اعتنقت غالبية الدول المذهب الاشتراكي (مذهب التدخل) نظراً للعيوب التي اقترن بها المذهب الفردي، ونظراً لعجزه عن حل العديد من المشاكل، ومنها مشكلة البطالة والاستخدام الأمثل للموارد وفقاً لقوانين السوق، لذلك تبنت الدولة المذهب الاشتراكي وذلك من أجل حماية الطبقات الاجتماعية الضعيفة ومنع استغلالها، وللحد من سوء توزيع الدخل والموارد الاقتصادية، وبعد هذا وذاك ساد المذهب الاجتماعي (المذهب الوسطى)، حيث جاء بأفكار توفيقية وسطية بين الاتجاهين المتطرفين الفردي الذي يحصر وظيفة الدولة في أضيق الحدود، ويحول دون تدخلها في شؤون المجتمع، والمذهب الاشتراكي الذي يمد يدها إلى كل شيء ويطلق لها العنان في تنظيم أمور المجتمع في مجالاته كافة ويلغي الملكية الفردية[٢].

ولقد شهد القرن العشرون توسعاً لدور الدولة الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية المتقدمة ومرجع ذلك العديد من الأسباب منها:

١ ـ جهود أوربا لإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الأولى.

٢ ـ ظهور الاشتراكية كمذهب اقتصادي وسياسي.

٣ ـ اندلاع الأزمة الاقتصادية الكبرى في العالم عام (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣م).

---

(١) M.waters,Globalization, London,Routledge, P.98

(٢) انظر: د. عثمان سلمان غيلان، «دور الدولة الاقتصادي»، دراسة في الفلسفة الدستورية للدولة في المجال الاقتصادي، مجلة القانون المقارن، العدد (٤٩)، تصدر عن جمعية القانون المقارن العراقية، ٢٠٠٧م، (ص١٣٩ ـ ١٤٠).

٤ ـ ظهور الفكر الكينزي الذي كان له تأثير كبير في توسع دور الدولة الاقتصادي.

ولكن هذه الأسباب التي أدت إلى توسع دور الدولة الاقتصادي لم يكتب لها الاستمرار طويلاً، إذ كشف الواقع العملي عن ضعفها ووهنها؛ وذلك لضعف المؤسسات القانونية والاقتصادية التي تدير دور الدولة الاقتصادي الموسع، وافتقارها إلى الخبرة الفنية والكفاءات البشرية المؤهلة، ونقص مواردها المالية، وعدم تنوع اقتصادها الوطني، فضلاً عن سقوط الاشتراكية كمنظومة اقتصادية وفكرية في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وبقية دول أوربا الشرقية[١]، وما صاحب ذلك من ثورة تكنولوجية هائلة في مجال المعلومات والاتصالات.

كل هذه العوامل وغيرها دفعت الدولة إلى انتهاج سياسة الاقتصاد الحر، وما تقود إليه من ظاهرة العولمة الاقتصادية أولاً، وما يتبعها من عولمة ثقافية واجتماعية ثانياً، ولم يعد أمام الدول المترددة خياراً آخر إلا التهميش والانغلاق في ظل هذا التغيير الحاد الناتج عن التغيير الآيديولوجي السلمي[٢]. وبذلك فقد خرجت ظاهرة العولمة من تربتها بعد أن زادت هذه التربة خصوبة وملاءمة، وعلى هذا فقد حصل تحول في النظام السياسي العالمي.

وكان من أبرز ملامح هذا التحول ما يأتي:

---

(١) انظر: د. عثمان سلمان غيلان، مصدر سابق، (ص١٤٢).

(٢) حيث تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) تفككاً ذاتياً في عهد كورباتشوف، في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بعد أن طحنت القوة الاقتصادية للإمبراطورية وخارت قواها، وبالتالي انتهت الآيديولوجية الاشتراكية.

١ ـ عولمة النظم الاقتصادية والاجتماعية بإعادة تشكيلها على صورة اقتصاد السوق بدل الاقتصاد التدخلي.

٢ ـ التوجه نحو مقتضيات تعظيم المنافسة العالمية وأسواق السلع والخدمات، ونيل شرف منظمة التجارة العالمية وما تحمله من اتفاقيات تجارية واقتصادية[١].

٣ ـ اتباع سياسات واجراءات اقتصادية بعضها تحركه المصلحة ومبدأ الاعتماد المتبادل والقوة ويحفزه الكسب، وبعضها الآخر يبعثه الأمل ويقيده الخوف والضعف. فلقد أصبح العالم صغيراً ومتداخلاً لدرجة تسميته بالقرية الصغيرة.

ويرى البعض أنه نتيجة هذا التغيير برز على السطح مبدأان أساسيان يسودان العالم هما: مبدأ المصلحة والاعتماد المتبادل، فكانا بمثابة المحرك الأساسي العملي لنمو واستمرار ظاهرة العولمة ودعائم مقوماتها منذ البدء[٢].

أما فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى نمو وسيادة السياسة الخاصة بالاعتماد المتبادل فهي عديدة، ولعل من أهمها[٣]:

١ ـ الدور الذي تؤديه الشركات العالمية عابرة الحدود والمتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

---

(١) انظر: د. مراد جابر مبارك السعداوي، مصدر سابق، (ص١٨٤).

(٢) انظر: د. محمد نعمان جلال، «العولمة والخصائص القومية والمقتضيات الدولية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥)، مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١م، (ص٤٢).

(٣) انظر: د. مراد جابر مبارك السعداوي، مصدر السابق، (ص ١٨٥).

obeikandl.com

٢ ـ دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية (الإغاثة، البيئة، حقوق الإنسان، اللاجئين، نزع السلاح. . . إلخ).

٣ ـ أصبح العالم في ظل ظاهرة العولمة يتجه نحو العالمية وتبادل الاعتماد في حل المشكلات التي أفرزتها هذه الظاهرة، وهذه المشكلات عامة التأثير نظراً لقرب المسافات الكونية حالياً، ومنها:

أ ـ مشكلة اللاجئين وأثرها في الاستقرار الدولي والاستقرار الإقليمي.

ب ـ مشكلة الديون وأثرها في الاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي.

ج ـ قضية حقوق الإنسان والتي فرضت نفسها على الساحة الدولية في ظل العولمة.

د ـ المشكلات المرتبطة بالبيئة مثل التلوث والتغيرات المناخية والاحتباس الحراري.

هـ ـ مشكلة الإرهاب وآثاره العابرة للحدود الدولية[١].

خلاصة القول أن التغيرات الجديدة التي حدثت في العالم أدت إلى وجود قوة سياسية واقتصادية واحدة ومهيمنة على باقي القوى الرأسمالية، اتحدت جميعاً في قراراتها السياسية وأصبحت لها الغلبة في ظل غياب أية قوة عالمية مناهضة. وليس أمام باقي القوى العالمية الأخرى إلا القبول، ومن يعترض لا يقدم البديل، وبالتالي أصبحت السياسة العالمية كلها في اتجاه واحد سواء من الطرف المهيمن تماشياً مع مصالحه الاستراتيجية، أو من الطرف المعترض أو الصامت تماشياً مع الخوف من التخلف عن

(١) انظر: د. مراد جابر مراد السعداوي مصدر سابق، (ص١٨٥).

obeikandi.com

الركب أو التهميش، ولذا كانت القرارات السياسية كلها الصادرة عن الدول الكبرى، وما تهيمن عليها من مؤسسات دولية اقتصادية ومنظمات دولية عسكرية ركيزة من ركائز العولمة، والوجه الآخر للأخطبوط الرأسمالي الجديد، وما على باقي الأطراف إلا القبول والإذعان.

المطلب الثاني: الركائز العلمية والتكنولوجية:

يشهد العالم في ظل الوضع الدولي الراهن حقبة جديدة من التطور التكنولوجي، امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات هي: الثورة المعلوماتية، والثورة في وسائل الاتصال، والثورة في مجال الحاسبة الإلكترونية[١].

فقد حصلت تطورات مدهشة في مجال المعلومات والتقنيات، فالكمبيوتر يتجه من السريع إلى الأسرع، ومن الصغير إلى الأصغر، ومن الرخيص إلى الأرخص، ومن الثابت إلى المتحرك، ومن المغناطيسي إلى الضوئي. أما فيما يتعلق بالاتصالات، فقد تم ربط العالم بعدد لا يحصى من الوسائل التقليدية وغير التقليدية: من المحطات الإذاعية، والقنوات التلفازية الأرضية والفضائية، والخطوط الهاتفية، والفاكسات والبريد الإلكتروني، وشبكة الإنترنت التي ربطت العالم وقدمت معلومات على مدار الساعة وبتكاليف أقل وبوضوح أكثر، ودون أي تدخل من الدولة[٢].

---

(١) انظر: د. ثامر كامل، «الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة»، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م، (ص٢٧٩).

(٢) انظر: د. عبد الخالق عبد الله، «ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة»، مجلة البحرين الثقافية، السنة (٧)، العدد (٢٦)، تصدر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء والأعلام، دولة البحرين، ٢٠٠٠م، (ص١٢٧).

فقد شهدت المعلومات تطوراً كبيراً وسريعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهذا مما دعا العالم إلى تسمية هذه الحقبة بثورة المعلومات. هذا ويتوقع الباحثون أن تسيطر ثورة المعلومات على حقل التجارة خلال العقود الثلاثة المقبلة، فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية، سيطرت الثورة التقنية على مجريات التنمية الاقتصادية[١]، حيث أحدثت العديد من التغيرات الجوهرية في بنية الاقتصاد وجوهر العلاقات الدولية، ذلك أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد حملت في جوهرها العديد من السمات والخصائص، ذلك أنها جعلت المعرفة العلمية عنصراً أساسياً يمثل القوة الإنتاجية المباشرة في تحديد سيطرة الإنسان على الطبيعة، حيث شملت هذه المعرفة ثلاثة مجالات أساسية هي العلم والتكنولوجيا والإنتاج، وأصبحت قاعدة للصناعة الحديثة.

وفي النصف الثاني من السبعينيات حصل تطور حاسم لهذه الثورة، وذلك من خلال إقامة اقتصاد تكنولوجي للمعلومات يعتمد على الإلكترونيات، وهي ما تسمى بالثورة المعلوماتية، ومع هذا الانتشار في شبكات المعلومات، والتوسع في استعمال شبكات الاتصال والحاسبات ومختلف تقنيات المعلومات عبر الحدود الدولية، أصبحت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنتقل بسرعة فائقة عبر الحدود[٢].

ويقرر السيد إدوارد كورنيش رئيس مركز المجتمع الدولي المستقبلي الأمريكي أن: «ثورة المعلومات تغير اقتصادنا بالطريقة ذاتها التي قلبت فيها الثورة الصناعية الاقتصاد المرتكز على الزراعة في القرن الثامن عشر».

---

(١) انظر: خالد سعد زغلول، مصدر سابق، (ص ٣٠).

(٢) انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، «ثورة المعلوماتية بين النهوض والتبعية»، مجلة آداب الرافدين، العدد (٤٤/ ٣)، كلية الآداب، جامعة الموصل ٢٠٠٦م، (ص١٤٦٩).

ويضيف السيد كورنيش قائلاً: «ان المعلومات ستصبح سريعاً أفضل موارد العالم لجمع الثروات، لتحل بذلك مكان الأرض والطاقة والعمل ورأس المال» مشدداً في الوقت ذاته: «على أن الدول التي تحاول تقييد تدفق المعلومات ستحكم على ذاتها بالتخلف الاقتصادي».

ويقول خبير الاقتصاد دراكير: «إن اعتماد التجارة الإلكترونية على نطاق واسع سيؤدي إلى ثورة فعلية في الذهنيات».

ويضيف: «إنه مع اختراع سكك الحديد في القرن الماضي سيطرت البشرية على المسافات، لكن في الجغرافيا الجديدة التجارة الإلكترونية ألغت المسافات. لم يعد هناك سوى اقتصاد واحد وسوق واحدة، والمنافسة لم تعد محلية، بل أصبحت لا تعرف حدوداً»[١].

إن التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة الآن على صعيد المعرفة وعلى صعيد التطبيق العملي، قد شهدت العديد من الإنجازات في مجالات التقنية الحيوية وفي علوم الفضاء وتقنية المعلومات والإلكترونيات.

إن هذه المجالات وغيرها الكثير قد احتلت حيزاً كبيراً في اقتصاديات الدول الصناعية، وتوسع نطاق تطبيقها في الصناعة والزراعة: كتطوير سلالات من المحاصيل ذات إنتاجية مالية قادرة على مقاومة الآفات الزراعية، أما فيما يتعلق بعلوم الفضاء، فقد استخدمت لتيسير سبل الاتصال وجمع المعلومات عن موارد المياه والبيئة والمناخ ومراقبة الأراضي الزراعية[٢].

---

(١) انظر: خالد سعد زغلول، المصدر السابق، (ص٣١).

(٢) انظر: د. تقي عبد سالم العاني، «الثورة التكنولوجية ودورها في العولمة الاقتصادية»، =

إن العولمة لا يمكن لها أن تتكرس وتتجذر على أسس عالمية[١] ما لم تتوافر وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، التي سهلت إنتاج وتوزيع ونقل السلع والخدمات على نطاق شمولي، وتشابكت الأسواق المالية والبورصات العالمية.

ولقد أتاحت شبكة المعلومات الدولية (World Wide Web) للمستخدمين دخول أكبر مستودعات المعلومات في كل أنحاء العالم.

وقد عبر جون تشمبرز (رئيس شركة سيمنز) عن جبروت (الإنترنت) بقوله: «سيغير الإنترنت حياة الناس وعملهم وتعليمهم، لقد جمعت الثورة الصناعية الناس والآلات في المصانع، أما ثورة الإنترنت فسوف تجمع الناس والمعرفة والمعلومات في مصنع افتراضي»[٢].

هذا وقد صرح الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في ملتقى دافوس

= مجلة اليرموك، العدد (٥٧)، تصدر عن دائرة العلاقات العامة، مطبعة جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٧م، (ص٢٥).

(١) وعلى الرغم من كل هذه التطورات الكبيرة التي شهدها العالم؛ فإنه يمكننا أن نجازف بالقول أن التطور التكنولوجي الذي حصل في القرن الثامن عشر كان أكثر عمقاً من التطور الذي حصل في القرن التاسع عشر، رغم أنه يبدو عكس ذلك؛ لأنه في الواقع عمل على تغيير وجه وتاريخ الإنسانية منذ انطلاقة الثورات التكنولوجية والصناعية التي حدثت في القرن الماضي. ومن الأمور التي تعزز هذا القول هي أننا عشنا منذ بداية القرن التاسع عشر ولغاية الأربعينات منه أعمق أزمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي نتيجة للحربين العالميتين والكساد الأعظم.
لمزيد من التفصيل. انظر: نيلسون أروجواي دي سوزا، «انهيار الليبرالية الجديدة»، ترجمة جعفر علي السوداني، بيت الحكمة، ط١، مطبعة إبداع، بغداد ١٩٩٩م، (ص١٦).

(٢) انظر: عماد خليل إبراهيم، مصدر سابق، (ص ٦٢ ـ ص٦٣).

في (٢٩/كانون الثاني/ ٢٠٠٠م) بقوله: «اليوم وفي بداية قرن جديد، العالم برمته يجد نفسه في مفترق طرق، وليس أوربا والولايات المتحدة والدول الأخرى في آسيا فقط. العولمة تحدث ثورة في الطريقة التي تعمل بها، والطريقة التي تعيش بها، وربما أكثر أهمية الطريقة التي يرتبط كل واحد بالآخر عبر الحدود القومية، فقد انتزعت الأبواب وأشادت شبكة اتصالات بين الدول والأفراد، وبين الاقتصاديات والثقافات. علينا أن ندرك أولاً: أن العولمة جعلتنا جميعاً أكثر حرية وأكثر استقلالاً»[١].

ووفقاً لما تقدم يمكننا القول أن الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أدت إلى مضاعفة إمكانيات وقنوات التفاعل داخل النظام الدولي، فلم تعد تقتصر على الدول، بل أصبحت قنوات الاتصال مباشرة فيما بين المجتمعات كافة دون المرور بوسيط، مما دفع إلى القول بأن العلاقات في ظل ثورة المعلومات والاتصالات يمكن أن يطلق عليها مصطلح (العلاقات الأممية) بدلاً من العلاقات الدولية، حيث إن الأمم سواء أوجدت في (دول قومية) أو (مركبة) هي التي غدت تتفاعل مباشرةً مع بعضها ولم يعد ذلك قاصراً على الدول، أي أن ذلك يشبه إلى حد ما عملية خصخصة العلاقات الدولية[٢].

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد ثبت أن الدول تصبح أكثر جذباً للمستثمرين الذين يريدون إقامة مشاريع جديدة بمقدار ما تملكه من قاعدة تكنولوجية للمعلومات والاتصالات.

---

(١) انظر: أسامة الخوري وآخرين، «العرب وثورة المعلومات»، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، (ص٤٣).

(٢) انظر: د. ثامر كامل، مصدر سابق، (ص٣٨٦).

هذا وإن الدول التي لا تمتلك ذلك سوف تخسر كثيراً عندما تحاول اجتذاب المشروعات الأجنبية نحو حدودها بكل ما تحمله من وفرة في الثروات وفرص العمل، ولن يرغب إلا عدد قليل من المستثمرين الاستثمار في أماكن لا تتوافر فيها نسبة أساسية معلوماتية واتصالية كبيرة[١].

من كل ما تقدم يتبين لنا إيجابيات الثورة المعلوماتية التي هي على قدر كبير من الأهمية والموضوعية التي يمكن الاتفاق بشأنها، وهذا لا يعني أن الثورة المعلوماتية والتكنولوجية تفتقر إلى السلبيات، بل إن لها العديد من السلبيات التي في الغالب تتصل بأخلاقنا وقيمنا الراسخة، وبآيديولوجيتنا وأنظمتنا الاجتماعية والسياسية وتستفزها.

وفي هذا الصدد صرح السيد جان جيجوب (Gean gipguep) رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات: «إن فجوة المعلومات بين الدول النامية والدول المتقدمة آخذة في الاتساع، وما لم تسارع هذه لأن تشارك في هذه الثورة العالمية الجديدة فإن هناك خطر زيادة تهميشها». ومما يجدر ذكره هنا أن الثورة المعلوماتية والاتصالية يترتب عليها عواقب اجتماعية وسياسية. ومن هنا تسعى بعض الدول إلى فرض رقابة على شبكة المعلومات والمحطات التلفازية الفضائية، ولكن هذا الأمر قد أصبح خارج السيطرة في عصرنا الحاضر[٢].

خلاصة ما تقدم إن ثورة المعلومات والاتصالات عبارة عن ثقافة ومعلومات معروضة للبيع أو للإيجار لمن يريد معلومات في أي وقت ومن

---

(١) انظر: د. سمير إبراهيم حسن، «الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها»، مجلة جامعة دمشق، المجلد (١٨) العدد (١) مطابع دار البعث، دمشق، ٢٠٠٢م، (ص٢٢٢).

(٢) انظر: د. سمير إبراهيم حسن، مصدر سابق، (ص٢٢٣ ـ ص٢٢٤).

obeikandl.com

أي مكان، وإن ما نحاول التحكم فيه أو منعه باعتباره خطراً على قيمنا وأخلاقنا، سيعتبر تعدياً على منطق السوق، وتدخلاً في التجارة الحرة من منظور الآخرين المنتجين، ومع الأخذ بالحسبان السلبيات والإيجابيات النسبية الكامنة في ثورة المعلومات؛ فإن هذه الثورة تتضمن إمكانيات جديدة لإحداث تقدم حقيقي في كل مجالات حياتنا، وأنه لم يعد هناك مجال للشك في أنه لا سبيل لمجتمعاتنا إلى المستقبل الواعد بغير الإقبال على ثورة المعلومات ووسائلها التكنولوجية، فالتغير حتمي لا محالة ولا مجال أمامنا أن نقبله أو لا نقبله، فما فعلته الكتابة والطباعة والإذاعة والتلفاز سابقاً تفعله اليوم ثورة المعلومات والاتصالات.

المطلب الثالث: الركائز الاقتصادية:

إن حياة البشر وما يحيط بها من تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية ليست وليدة المصادفة؛ وإنما هي نتاج طبيعي لتطور البشرية، لذلك فإن أي حدث في حياة البشرية لابد أن تكون له جذوره التاريخية، وكذا الحال في ظاهرة العولمة فهي لم تكن وليدة المصادفة وإنما هي أساس نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة، والتي تتجسد في الشركات المتعددة الجنسية[١].

فالرأسمالية تبدو في نهاية القرن العشرين أقدر على البقاء مما كانت عليه في بدايته كونها في تطور مستمر.

إن الرأسمالية اليوم تجدد قواها، وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة استطاعت أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم، فمما لاشك فيه أن الرأسمالية ومنذ بدايتها تسعى لنقل أسلوبها في الإنتاج إلى خارج

(١) انظر: د. اسماعيل صبري عبد الله، المصدر السابق، (ص ٤٥).

حدودها في نفس الوقت الذي كانت تسعى إلى مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف والاستثمار في الخارج[١].

ذلك أن الرأسمالية تنطلق من مبدأ يقرر بأنه: «ليس لأي شعب الحق في البقاء في العالم دون أن يفتح بلاده للتجارة الرأسمالية العالمية»[٢].

هذا وإننا لسنا بصدد تاريخ كامل لنشأة الرأسمالية وتطورها، ولكننا سنحاول بإيجاز التذكير بمراحل مهمة في تطور الرأسمالية وذلك من أجل فهم ما يجري حالياً:

في البدء نشير إلى مقولة كارل ماركس[٣] في هذا الشأن: «إن كل موجود متغير، ولا يبقى شيء على حاله إلى الأبد».

وقال: «ليس المجتمع المعاصر بلورة ثابتة، وإنما هو كائن عضوي قادر على التحول، وهو بالفعل في تحول مستمر، ولا يمكن أن نفهمه إلا من خلال عملية التحول»[٤].

هذا ويمكننا القول: إن الرأسمالية قد ولدت في رحم الإقطاع

---

(١) انظر: د. فؤاد مرسي، «الرأسمالية تجدد نفسها»، عالم المعرفة، ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠م، (ص١٦٠).

(٢) انظر: وليفر. س. كوكس، «الرأسمالية نظاماً»، ترجمة ميسوري وإبراهيم كبة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٣م، (ص١٩٦).

(٣) كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣م) أعطى تفسيراً كاملاً لمختلف أوجه الحياة. وتحتل الفلسفة الماركسية مكان الصدارة من المذهب الماركسي الذي يضم الفلسفة الجدلية، والفلسفة المادية، والمادية التاريخية، وحسب المادية التاريخية فإن النظم الاجتماعية تطورت من المجتمع الميداني، ومجتمع الرق والإقطاع والرأسمالية التي ستتحول من خلال مرحلة انتقالية نحو الشيوعية.

(٤) انظر: د. إسماعيل صبري، مصدر سابق، (ص٤٥).

obeikandl.com

الأوروبي، ونمت في ظل الثورة الصناعية، وذلك بتأثير نزعتها نحو تراكم الثروة في بعض الاقتصاديات الأوربية، وقد ساعد اكتشاف بعض الأوربيين لخطوط التجارة الخارجية في سيطرة بريطانيا على مسارات التبادل التجاري.

ولما كان الميل نحو تزايد الإنتاج في ذاته لا يعني شيئاً دون خضوعه لممكنات التجارة الخارجية، وذلك بسبب محدودية الطلب المحلي في مواجهة الفائض في الإنتاج، فقد اتجهت العديد من الدول الأوربية نحو السيطرة على طرق التجارة الخارجية واحتكار التجارة الداخلية[١].

وبعد أن تغلبت بريطانيا في صراعاتها على المسارات التجارية البحرية وسيطرتها على الطرق الرئيسية للتبادل التجاري، فقد تراجع نفوذ العديد من الدول أمام النفوذ البريطاني. هكذا بدأ عهد جديد يتسم بالأوضاع الاحتكارية، وازدهرت معه الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية.

وبالرغم من تعدد الآراء والأفكار الاقتصادية حتى مطلع القرن (١٨)؛ فإن ظهور كتاب آدم سميث[٢] عام (١٧٧٦م) بعنوان «تحقيق عن طبيعة وأسباب ثورة الأمم» قد عد الولادة الفكرية للرأسمالية وبقية أفكار المدرسة الكلاسيكية ذات تأثير فاعل في اتخاذ قرارات التطور الرأسمالي حتى

---

(١) انظر: د. سالم توفيق النجفي، «البعد الواحد للرأسمالية المعاصرة»، مجلة دراسات اقتصادية، السنة (٣)، العدد (٢)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م، (ص١٧).

(٢) آدم سميث (١٧٢٣ ـ١٧٩٠م) إسكوتلندي تعلم في جامعتي غلاسكو وأكسفورد، ثم باشر مهمة التدريس، وهو يعتبر أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية، وتعود شهرته إلى كتابه «ثروة الأمم» (عام ١٧٧٦م) الذي يحتوي على أفكاره في النظرية الاقتصادية ونادى بحرية السوق، وبأنها قادرة (دون تدخل الدولة) على خلق التوازن في ظل ما يدعى (المنافسة الذرية).

منتصف القرن التاسع عشر، وقد جاءت معظم هذه الأفكار بعد الثورة الصناعية التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث بلغت إنتاجية العمل مستويات كبيرة مقارنة بنشاطاتها السابقة، وذلك على اعتبار أن الرأسمالية نظام يهدف إلى زيادة الإنتاجية وتزايد معدل النمو[١].

ولم تكن الصناعة في هذه المرحلة من مراحل الرأسمالية قادرة على إنتاج كل ما تحتاج إليه أسواق العالم الجديد، ولذلك حاول التجار إنشاء مصانع يدوية قامت على التقسيم الفني للعمل بحيث يؤدي كل عامل عملية جزئية واحدة متكررة، ثم تبينوا بعد ذلك أهمية تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وبالتالي الإنتاج، واستمر هذا الاهتمام بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة لمواجهة طلب متوسطي الحال المتميز عن الطلب الترفيهي من طبقة النبلاء المحدودة العدد، وقد كان هذا التراكم المالي الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية[٢].

ونظراً لعجز النظرية الكلاسيكية في معالجة الاختناقات التي بدأت تعاني منها الرأسمالية وخاصةً فيما يتعلق بمعدلات التراكم وطبيعة التوزيع، فقد ظهرت العديد من الآراء التي حاولت معالجة هذه الاختناقات، وقد انضوت هذه الآراء تحت لواء المدرسة الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك).

ويمكن القول: إن من القواعد التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية

---

(١) انظر: علي حسين الجابري وآخرين، «العولمة والمستقبل العربي»، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩م، (ص٥٥ ـ ٥٦).

(٢) انظر: د. محمد الأطرش، «العرب وتحديات النظام العالمي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، (ص٤٧).

الحديثة ما هو نقد للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد كان اهتمام النموذج النيوكلاسيكي قائماً على تخصيص الموارد في ظل مفهوم (فرصة التكاليف البديلة) سواء على صعيد الاقتصاد المحلي أو التجارة الخارجية.

ومما لا شكَّ فيه أن هذه الآراء الاقتصادية النيوكلاسيكية قد جاءت تكيفاً للنمو والتطور الرأسمالي، التي وضع إطارها الرئيس الاقتصاديون الكلاسيكيون.

وعندما ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي؛ تطلبت إعادة دراسة ديناميكية للاقتصاد الرأسمالي وفق منهج أكثر واقعية من منهج النظرية النيوكلاسيكية، بحيث يمكن إعادة تشغيل الموارد التي كان يعاني جزء منها من البطالة، وفي الوقت ذاته تحقيق قدر من نمو رأس المال وتراكمه باعتباره أحد الشروط الضرورية لتطوير الرأسمالية وتوسيعها، وكانت الآراء الكينزية[١] في عقد الثلاثينات إحدى المعالجات التي حدثت في المتضمنات الاقتصادية للنظام الرأسمالي، فقد واجهت الرأسمالية عجز الطلب الإجمالي عن استيعاب ما يمكن إنتاجه، وأصبحت رؤيته في تدخل الدولة، واللجوء إلى خفض

(١) لقد نظر كينز إلى الاشتراكية نظرة ريبة، فقد وجد أن في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الوسيلة الوحيدة لضمان ما يقرب من العمالة الكاملة، لقد أراد الحل للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩م انطلاقاً من الولايات المتحدة، وهو في قيام الدولة بالإنفاق، وإحكام سيطرتها على القرار الاقتصادي وفي ذلك إنقاذ للنظام الرأسمالي وليس انقلاباً عليه.
لمزيد من التفصيل انظر: د. منير الحمش، «الأزمة المالية العالمية ومصير النظام الرأسمالي»، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٢)، العدد (٣٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م، (ص٢٩).

obeikandi.com

الضريبة، أو زيادة الإنفاق ذات تأثير كبير في مسار الرأسمالية، وعندما بدأ عقد الخمسينات من القرن الماضي أصبح من ضرورات استقرار النظام الرأسمالي. إن المعالجات التنموية تتطلب وجود مؤسسات نقدية دولية تعمل ضمن وظائفها الأخرى على إجراء تعديلات للانحرافات المتوقعة في المسارات التنموية للاقتصاديات الرأسمالية، ومن هنا كان إنشاء كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهما أداتان ليس لمعالجة التقلبات الاقتصادية فقط، وإنما الأهم معالجة انخفاض استخدام الموارد الاقتصادية للدخل والمؤدية إلى تراكم رأس المال في الاقتصاديات الرأسمالية، ومساعدة اقتصاد الدول النامية على تحقيق هذا النمط من المسارات الاقتصادية(١).

وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في تاريخ البشرية يمكن أن نسميه التحول الثالث بعد قيام الزراعة وعصر الثورة الصناعية، إذ تمثل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والبيولوجية.

لقد عمقت الثورة العلمية الهوة بين البلدان الصناعية المتقدمة وغيرها، وأوجدت تفاوتاً في مستوى التطور فيما بين البلدان وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا.

* * *

(١) انظر: علي حسين الجابري وآخرين، مصدر سابق، (ص٥٨) وما بعدها.

المبحث الثاني
أدوات العولمة المالية

تعتبر مسألة تحسين الظروف المالية والاقتصادية للدول من أهم وسائل تحقيق السلم والأمن الدوليين، مثل تحسين ظروف معيشة الأفراد الذي يمثل حجر الزاوية في الاستقرار الداخلي للدول، وتحسين الظروف المالية والاقتصادية للدول يقتضي مجموعة من القواعد العادلة للتجارة الدولية وتقديم المساعدات المالية، بالإضافة إلى محاولة العمل من أجل تحقيق قدر من التقارب في التنمية خاصة بالنسبة للبلاد الآخذة في النمو.

وبعد اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية اضطربت كثيراً قواعد التعاون الاقتصادي الدولي بسبب الحروب وما ينتج عنها من آثار، وقد ظهرت الولايات المتحدة بعد الحرب بمظهر الدولة الاقتصادية العظمى في العالم، حيث انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، وبدأ ظهور الدولار كعملة نقدية بديلة أو على الأقل معاونة، وكان اختلال معايير التبادل الدولي سبباً داعياً لضرورة الاتفاق على وضع قواعد اقتصادية ومالية لتعمير المناطق التي دمرتها الحرب ولتحديد ضوابط التبادل الدولي، وتؤدي المنظمات الدولية ذات الصفة الاقتصادية والمالية دوراً مهماً في هذا المجال، علاوة على الدور الكبير الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسية، بل إنه يمكن القول بأن القواعد الدولية الاقتصادية والمالية قد تم تكوينها من خلال المنظمات الدولية المالية والشركات المتعددة الجنسية، فضلاً عن قيامها بالتصدي للمشاكل الاقتصادية، وعولمة المعايير، والقوانين الاقتصادية الدولية.

ويتعين لدراسة هذا الدور أن نتناول المنظمات المالية الدولية

والشركات المتعددة الجنسية بوصفها الأدوات الرئيسية للعولمة الاقتصادية والمالية، لذلك سيتم تناول صندوق النقد الدولي في المطلب الأول، في حين سوف نخصص المطلب الثاني لدراسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أما المطلب الثالث والرابع فسنخصصهما لمنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي:

سوف نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال تناول الإطار التاريخي لنشأة صندوق النقد الدولي في الفرع الأول واستعراض أهداف صندوق النقد الدولي في الفرع الثاني، أما الفرع الثالث والرابع فسنخصصه للبنية التنظيمية لصندوق النقد الدولي وسياسة الصندوق في مواجهة أزمة المديونية الخارجية.

الفرع الأول: الإطار التاريخي لنشأة صندوق النقد الدولي:

كانت معظم الأقطار الصناعية في العالم تسير منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى ـ أي خلال المدة التي اعتبرت عصر التعاون الدولي المزدهر ـ بموجب نظام ثابت للصرف يسمى قاعدة الذهب، فما هي هذه القاعدة؟

تعرف قاعدة الذهب بأنها تنظيم نقدي ترتبط بمقتضاه وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب، ويكون الذهب القاسم المشترك بين أنواع النقد المتداولة كافة، وقد تبنت بريطانيا نظام قاعدة النقود الذهبية ابتداءً من عام (١٨١٦م) على أنها لم تعتبر سارية المفعول إلا في عام (١٨٢١م)، ثم اتسع استخدام هذه القاعدة من بعد ذلك إذ أصبحت منذ منتصف القرن التاسع عشر هي قاعدة المدفوعات الدولية، وأصبح الذهب هو وحدة

العملة الدولية[١]، إذ بموجب قاعدة الذهب حددت معظم الدول عملاتها بالنسبة لمقدار ثابت من الذهب الخالص، وبالتالي أسست أسعاراً ثابتة لصرف العملات فيما بينها، ولجأت هذه الدول إلى إصدار نقود معدنية لها وزن محدد ومضمونة على أنها ذهب خالص.

أما بعد عام (١٩١٤م)، فقد تطور النظام النقدي إلى نظام ذهبي مختلف عما سبقه، من خلال إصدار شهادات ورقية مضمونة من الدول الصادرة عنها بقيمة ذهبية معينة من أجل تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول، حيث إن معدن الذهب ثقيل وحمله أو نقله إلى الدول الأخرى لم يكن بالأمر السهل والمناسب[٢].

وقد شهدت الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى اضطرابات جديدة في النظام النقدي العالمي، وذلك بسبب عدم المرونة التي تميزت بها قاعدة الذهب، وكان من نتائج ذلك أن قادت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات إلى التخلي عن الالتزام بهذه القاعدة، وقد كان غياب النظام الذي يوفر أسباب الاستقرار النقدي والتعاون على الصعيد الدولي ومن خلال هذه الأسباب وغيرها برزت ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي تكون من أولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية، ووضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة الدولية ودعم نموها في فترة ما بعد الحرب.

---

(١) انظر: د. جاسم محمد زكريا، «مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر»، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، ١٩٩٧م، (ص٢٧).

(٢) انظر: وسام كلاكش، «صندوق النقد الدولي والأزمة النقدية في جنوب شرق آسيا»، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية/الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، (ص٧).

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة تسعى إلى التخلي عن الوضع الانعزالي الذي تميزت به سياستها في الثلاثينيات، والعمل نحو تزعم العالم الرأسمالي[١].

وبناءً على ذلك دعا الرئيس الأمريكي روزفلت إلى عقد مؤتمر في تموز (١٩٤٤م) في بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية ضم كثيراً من الخبراء الدوليين في الاقتصاد والمال ورجال السياسة، وبعد مرور ثلاثة أشهر من المناقشات تم التوصل إلى عقد اتفاق يقضي بإنشاء مؤسستين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومقرهما واشنطن، وفي (٢٧ كانون الأول ١٩٤٥م) تمت إجراءات التأسيس لصندوق النقد الدولي برأس مال قدره (٨،٨٠٠) مليون دولار، وتساهم الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق وتتمتع كل دولة عضو بالحقوق وترتبط بالالتزامات بقدر نسبة مشاركتها في رأس مال الصندوق[٢].

وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ كبير داخل صندوق النقد الدولي، وذلك بالنظر لوقوع مركزه الرئيس في واشنطن على بعد مئات الأمتار من البيت الأبيض، كذلك فإن معظم موظفي صندوق النقد الدولي من المناصرين الأشداء لمبدأ الاقتصاد الحر، هذا الاقتصاد الذي يعمل

---

(١) انظر: د. عباس غالب الحديثي، «صندوق النقد الدولي (أداة لصنع التبعية والهيمنة)»، المجلة الثقافية، العدد (٥١)، الجامعة الأردنية، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠م، (ص٢٠).

(٢) انظر: د. حسن العطار، «المنظمات الدولية»، ط١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠م، (ص٢٣٢).

بشكل عام لمصلحة الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبتوقيع (٢٩) دولة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

ولد هذا الصندوق في عام (١٩٤٥م)[١]، ومارس أعماله في آذار سنة (١٩٤٧م)، ويبلغ عدد أعضائه (١٨٣) دولة[٢].

ويعتبر صندوق النقد الدولي مصرفاً دولياً، وقد ساهمت الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق كلاً حسب إمكانيتها وطبقاً لأهميتها في المجال النقدي. ويتولى إدارة صندوق النقد الدولي مجلس المحافظين الذي يتكون من محافظ ونائبين للمحافظ وعضو من كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء[٣].

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي[٤]:

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يأتي:

---

(١) انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، «دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي»، مجلة متابعات إقليمية، السنة (٥)، العدد (٢)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨م، (ص١ ـ ٢).

(٢) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، «مديات تأثير العولمة في تراتيبية نظام القانون الدولي» للاقتصاد، ط١، دار الصقر للطباعة والنشر، العراق، ٢٠٠٥م، (ص ١٧٣).

(٣) انظر: د. رياض المومني، «صندوق النقد الدولي وأزمة المديونية العالمية»، مجلة اليرموك، العدد (٢٧)، دائرة العلاقات الثقافية العامة، مطبعة جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٩م، (ص٤٤).

(٤) هذه هي الأهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي، أما فيما يتعلق بالأهداف الخفية لمؤسسي بريتون وودز فإنها تتمثل بـ:
١ ـ الحفاظ على موقع الاحتكارات والمؤسسات المالية الكبرى والشركات متعددة الجنسية في الاقتصاديات العالمية، وخاصة تجاه استثماراتها في بلدان العالم الثالث. =

١ ـ تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، وذلك عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

٢ ـ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العملة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء[١].

٣ ـ تقديم المعونة من أجل قيام نظام للدفع متعدد الأطراف من شأنه التيسير على الأعضاء في عقد الصفقات النقدية فيما بينهم[٢].

٤ ـ بث الثقة لدى الأعضاء بأن موارد الصندوق تحت متناولهم مع ضمانات كافية؛ بما يتهيأ لهم من تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون الالتجاء إلى تدابير هدامة للرخاء الوطني أو العالمي.

= ٢ ـ توسيع أسواق الاحتكارات الرأسمالية والشركات متعددة الجنسية.
٣ ـ عدم منح القروض والمساعدات للدول التي تخرج عن طوع المنظومة الرأسمالية العالمية.
٤ ـ إلزام دول العالم الثالث المدينة بتطبيق آليات اقتصاد السوق.
لمزيد من التفصيل انظر: د. ناصر عبيد الناصر، «العولمة ومنظمة التجارة العالمية إلى أين؟» من كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، (١٤ ـ ١٦ نيسان ٢٠٠٤م)، ج٣، بيت الحكمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بدون سنة طبع، (ص٦١).

(١) انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، «تركيا وصندوق النقد الدولي»، مجلة دراسات إقليمية، السنة (٥)، العدد (١٢)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨م، (ص٥٧).

(٢) انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، «أصول التنظيم الدولي»، بيروت، ١٩٨٥م، (ص٥٣٩).

٥ ـ العمل على تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته[١].

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الصندوق بما يأتي:

• مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء على المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها طوال أكثر من خمسين عاماً. ومن أمثلة ذلك: (حث المجلس التنفيذي الحكومة اليابانية في إطار مراجعته السنوية لأداء الاقتصاد الياباني لعام (٢٠٠٠م) على تنشيط النمو بالحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة، وتشجيع إعادة الهيكلة في الشركات والبنوك، وتعزيز جهود التحرير والمنافسة.

• إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس لإمدادها بالتمويل المؤقت فحسب، بل لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية، مثال ذلك خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة من (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨م) قام صندوق النقد الدولي بمساعدة كوريا على تعزيز ما تملكه من احتياجات فتعهد بتقديم (٢١) بليون دولار أمريكي لمعاونتها في إصلاح الاقتصاد، وإعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات، وما عرضه الصندوق على حكومة العراق عام (٢٠٠٩م) وهو منحها قروضاً بفائدة سنوية مقدارها (٥,١ ٪) لمواجهة العجز في الموازنة العامة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

---

(١) انظر: محمد زكي شافعي، «صندوق النقد الدولي»، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول، السنة (٢٣)، العدد (١ ـ ٢)، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، ١٩٥٣م، (ص٤).

obeikandi.com

• تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية، ومن أمثلة ذلك: في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، تدخل الصندوق لمساعدة دول البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتي(١).

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات من غير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي، وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، وبغير المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي قد تضطر الدول الأعضاء إلى إجراء إصلاحات فجائية قد تضر بالاقتصاد الوطني(٢).

وزيادةً على ما تقدم فإن من جملة الخدمات التي يؤديها الصندوق لأعضائه هو تقديمه المشورة من أجل حل المشكلات المالية، وعلاج التضخم النقدي، وتنظيم مصروفات الحكومات والضرائب، فضلاً عن قيامه بتقديم المعونة الفنية للدول، وقيامه بطبع إحصائيات وتقارير مختلفة(٣).

---

(١) انظر: ما هو صندوق النقد الدولي، بحث منشور على الإنترنت بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٨م على الرابط التالي W.W.W.imf.org.

(٢) انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، «تركيا وصندوق النقد الدولي»، مصدر سابق، (ص٥٩).

(٣) وكجزء من نشاط الصندوق في مجال المساعدات الفنية تم إنشاء معهد صندوق النقد =

الفرع الثالث: البنية التنظيمية لصندوق النقد الدولي:

هنالك انطباع سائد بين البعض أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مستقلة إدارياً وتنظيمياً، وبشكل يؤدي إلى أن خط سير اتخاذ القرار يتجه من إدارة الصندوق ليدخل حيز التنفيذ في سياسات الدول، وبطريقة قد تكون تعبيراً عن الإملاءات وفرض السياسات بحيث لا تكون نابعة من إرادة الدول الأعضاء. ولكن الواقع العملي لا يؤكد هذه المقولة، بل يدحضها لأن الصندوق هو تعبير عن «مؤسسة تمثل إرادة أعضائها»[١].

إن صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم (١٨٣) بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاثة نواب للمدير العام، علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم، علماً أن صندوق النقد الدولي يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: مجلس المحافظين ومديرون تنفيذيون ومدير إداري.

ففيما يتعلق بمجلس المحافظين فإنه يعتبر الجمعية العامة للصندوق، ويتكون من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، حيث إن كل دولة تكون ممثلة في مجلس المحافظين بمحافظ ومحافظ مناوب. أما فيما يتعلق باختصاصات هذا المجلس فإنه يمكن القول أنه يتولى جميع الاختصاصات

= الدولي لغرض تنسيق ونشر برامج التدريب المخصصة لموظفي وزارات المالية والبنوك المركزية في الدول الأعضاء.

لمزيد من التفصيل انظر: د. حسن العطار، مصدر سابق، (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(١) انظر: وسام كلاكش، صدر سابق، (ص١٧).

الداخلة في نشاط الصندوق هذا، وأنه يجوز له أن يفوض المديرين التنفيذيين في ممارسة كل الصلاحيات باستثناء ما تعلق منها بقبول الأعضاء، أو وقف العضوية وتغيير الأنصبة، أو تعديل قيمة عملات الدول الأعضاء، وتقرير توزيع الدخل الصافي، أو تقرير تصفية الصندوق[١].

أما فيما يتعلق بالمديرين التنفيذيين فإن عددهم عشرون عضواً، وهم كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا، هذه الدول تمثل في الصندوق بشكل دائم.

أما عن بقية المديرين وعددهم خمسة عشر عضواً يقوم باختيارهم المحافظون الممثلون للأعضاء الآخرين وهؤلاء المديرون التنفيذيون مسؤولون عن نشاط الصندوق.

أما فيما يتعلق بالمدير الإداري فالمديرون التنفيذيون يقومون باختياره، وهو لا يمثل دولة بعينها، كما أنه يرأس جميع العاملين في الصندوق، ويتولى إدارة أعمال الصندوق المعتادة[٢].

الفرع الرابع: سياسة الصندوق في مواجهة أزمة المديونية الخارجية:

يتمثل الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في تقديم القروض قصيرة الأجل إلى الدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها، أو التي ترغب بإعادة جدولة ديونها، وتقترن القروض المقدمة

---

(١) انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، «التنظيم الدولي»، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، (ص٤٧٣).

(٢) انظر: د. محمد سعيد الدقاق، «التنظيم الدولي»، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، (ص٤٢).

من الصندوق بإبرام اتفاقيات للتثبيت الاقتصادي أو ما يسمى بإعادة الهيكلة[١].

وقد كان لزاماً على معظم اقتصاديات البلدان النامية اتباع سياسات إعادة الهيكلة وذلك لكثرة أعبائها من الديون. وقد كان الهدف الأساسي من تطبيق هذه السياسات مساعدة اقتصاديات دول الجنوب من أجل دفع ديونها المستحقة لدول الشمال مقابل فتح أبوابها أمام العالم كله، مما ينتج عن ذلك أن أية وسيلة لحماية الإنتاج الوطني وأية عمليات اقتصادية أخرى تم تطبيقها قبل اتباع هذه السياسة يجب إلغاؤها. وبذلك تصبح الدول النامية مكشوفة على السوق العالمية حتى لو كانت لديها الموارد اللازمة لمنافسة عمالقة السوق[٢]، ذلك أن سياسة التكييف الهيكلي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات المخِلَّة بمصالحهم وسياساتهم، فعلى صعيد التجارة الخارجية يحدد صندوق النقد الدولي مطالبه في تخفيض قيمة العملة الوطنية، وفتح أسواق حرة لصرف العملات الأجنبية، وإلغاء نظام الرقابة على النقد الأجنبي، وإزالة القيود المفروضة على التعامل بالعملات الأجنبية، وإلغاء القيود المفروضة على الصادرات والاستيرادات، ودعم أنشطة القطاع الخاص في هذه العملية[٣]، وكذلك اتباع سياسة انكماشية للحد من التضخم عن طريق تخفيض عجز الموازنة

(١) لمزيد من التفصيل انظر: د. رياض المومني، مصدر سابق، (ص ٤٥).

(٢) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، «مديات تأثير العولمة في تراتيبية نظام القانون الدولي للاقتصاد»، مصدر سابق، (ص١٧٧).

(٣) انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، «دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي»، مصدر سابق، (ص٤).

العامة، ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب وأسعار بيع السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، وتخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري[١].

وبذلك يمكننا القول أن هذه السياسة تمثل وصفة آيديولوجية رأسمالية، هدفها تبعية الدول النامية للرأسمالية العالمية بفتحها أمام صادرات رؤوس أموال المركز الرأسمالي.

ولقد أفصحت أزمة المديونية العالمية عن الدور الخطير الذي يؤديه صندوق النقد الدولي، سواء أكان دائناً أو وسيطاً بين الدائنين والدول المدينة، فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب الصندوق من إجمالي الديون المستحقة على الدول النامية إلى حوالي (٣٠) مليار دولار عام (١٩٨٦م)، وكان من نتيجة هذا التوجه في سياسة الصندوق والشروط التي يجب على الدول الأعضاء الالتزام بها من أجل إجراء الإصلاح الهيكلي أن تتعرض إلى العديد من الانتقادات، منها:

١ ـ إن البرامج التي يشارك في صياغتها الصندوق نابعة من النظام الرأسمالي، لذلك فإنها غالباً ما كانت تستهدف صيانة هذا النظام أكثر من مراعاة النظم الاقتصادية القائمة في البلدان المعنية.

٢ ـ إن الشروط التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء كثيراً ما تترك عواقب اجتماعية وسياسية، يصعب تداركها مثل الاضطرابات التي حدثت في الهند والبرازيل وتركيا ومصر[٢].

٣ ـ إن السياسة المقدمة من الصندوق هي سياسة نقدية وليست

---

(١) انظر: د. عباس غالب الحديثي، مصدر سابق، (ص٢١).

(٢) انظر: عباس غالب الحديثي، المصدر نفسه، (ص ٢٣).

اقتصادية، بمعنى أن الإصلاح الاقتصادي هو التحكم في كمية النقود، وليس تعديل البناء الاقتصادي.

٤ ـ إن تخفيض سعر الصرف في الدول التي تعتمد في تغطية معظم احتياجاتها على الاستيراد الخارجي يصاحبه زيادة التضخم وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وهذا يخالف ما يهدف إليه الصندوق[١].

٥ ـ إن النهج الذي يتبناه صندوق النقد الدولي يهدف إلى التخلي عن دعم الدولة للسلع الضرورية التي تشكل القوت اليومي لحياة الناس.

وعندما انهار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي وتفككت المنظومة الاشتراكية فإن مشروطية صندوق النقد قد زادت زيادة كبيرة وأصبحت تتمثل بحزمة من الشروط أطلق عليها اسم الوصايا العشر، يمكن إيجازها فيما يأتي[٢]:

١ ـ الإحلال الشامل لاقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد المركزي الموجه والمختلط ليسود النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر في جميع بلدان العالم.

٢ ـ الالتزام بآليات السوق ممثلة بقوى العرض والطلب في تخصيص الموارد الاقتصادية.

٣ ـ تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود الجمركية والكمية والإدارية بما يكفل انسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول وفق مبدأ المنافسة الدولية.

---

(١) انظر: د. رياض المومني، مصدر سابق، (ص٤٥).

(٢) انظر: مهدي غالب حسن المقري، مصدر سابق، (ص٣٦).

٤ ـ تحرير كافة أسعار السلع والخدمات من التدخل الإجباري للدولة وترك مهمة تحديدها لآلية السوق الحر ممثلة في العرض الكلي والطلب الكلي.

٥ ـ خصخصة المشروعات الاقتصادية العامة.

٦ ـ إيجاد حل لمشكلة الديون من خلال اتباع أسس وقواعد نادي باريس.

هذا وتقود الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي حالياً جهود إعادة هيكلة اقتصاد العراق على وفق آيديولوجياتهم ومصالحهم، وليس على أساس إرادة الشعب العراقي، وتمثل الخصخصة أساس هذه الأجندة، أما الوسيلة الرئيسية لتنفيذ هذه الأجندة فهي الديون.

وحول خطط الصندوق المتعلقة بالعراق، فقد نص البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي والصادر في (٣٠ إيلول عام ٢٠٠٤م)، حيث أعلن فيه إطلاق برنامج «المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع» على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لتحويل العراق إلى اقتصاد السوق بما في ذلك الإصلاح الضريبي وإصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، وأكد البيان ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال في عام (٢٠٠٥)[١].

إن أهم ركيزة ستستخدم لتنفيذ مشاريع صندوق النقد الدولي هي الشروط الموضوعة لخفض ديون العراق التي تقدر بـ (١٢٥) بليون دولار، ففي (تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧م) وافق نادي باريس على تخفيض

(١) انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، «دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي»، مصدر سابق، (ص ٥ ـ ٦).

مستحقاته من ديون العراق بما نسبته (٤٢) بليون من أصل (١٢٥) بليون، إلا أن هذا التخفيض كان مشروطاً بتنفيذ العراق للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي في نهاية عام (٢٠٠٨م)[١].

وهكذا يتبين لنا من مجمل ما تقدم أن الاستراتيجية الرئيسية لصندوق النقد الدولي قائمة على تضييق الخناق على البلدان النامية، بما يخدم مصالح الرأسمال الطفيلي ويدفعها إلى المزيد من الاستدانة الخارجية في سبيل تكبيلها بديون باهظة لتكون مدخلاً لفرض شروط الدول الدائنة ومصادرة قرارها الوطني، وتكتسب موافقة الصندوق على تمويل البلد المعني أهمية كبيرة، إذ إن موافقة الصندوق على تقديم القروض تمثل شهادة حسن سلوك في أن البلد المدين يسير في طريق الإصلاح والهيكلة التي هي أهم شروط صندوق النقد الدولي.

ونظراً للدور المتزايد لصندوق النقد الدولي في تمويل العجوز الخارجية وتجهيز المصادر الأخرى للتمويل، فضلاً عن زيادة وتشديد قيود المشروطية في اللجوء إلى موارد الصندوق، كل ذلك جعل من صندوق النقد حارساً على النظام الاقتصادي الدولي، وأصبح ينظر إليه على أنه الطبيب الذي يعطي الوصفات، وبذلك تمكن الصندوق من أن يؤدي دوراً بارزاً في تطبيع الاقتصاديات، وتدويل النشاط الاقتصادي وعولمته؛ وذلك عن طريق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي.

المطلب الثاني: البنك الدولي:

سنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على البنك الدولي للإنشاء

(١) انظر: د. رواء زكي يونس الطويل، «دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي»، المصدر نفسه، (ص ٥ ـ ٦).

والتعمير، وذلك من خلال تناول الجذور التاريخية للبنك في الفرع الأول، وأهداف البنك عبر الفرع الثاني، في حين نخصص الفرع الثالث للحديث عن خصائص البنك، بينما نتطرق إلى البنية التنظيمية للبنك عبر الفرع الرابع.

الفرع الأول: الجذور التاريخية لنشأة البنك:

ترجع بداية التفكير في إنشاء منظمة التمويل الدولي إلى سنة (١٨٨٩م) حين بدأت مناقشة إنشاء مصرف للتنمية بين دول أمريكا اللاتينية، بيد أن تلك المحاولة لم تؤدِّ إلى نتيجة[١].

ولكن فكرة إنشاء هذه المنظمة لم تمت حتى جاءت الفرصة لإنشاء هيئة للتمويل عالمية النطاق تمخضت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي تم إنشاؤه من أجل تشجيع الاستثمارات وتنمية الموارد ورفع مستوى المعيشة[٢].

لقد تم إنشاء البنك الدولي على أثر المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير في سنة (١٩٤٤م)، حيث أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد ساهمت الدول العربية في إنشاء البنك الدولي الذي ابتدأ أعماله سنة (١٩٤٦م) مستخدماً وسيلتي الإقراض وضمان القروض لإنجاز أعماله[٣].

---

(١) انظر: د. عبد المعز عبد الغفار نجم، «الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٧٦م، (ص٣٣).

(٢) انظر: د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، (ص٣٠٥).

(٣) انظر: كليب سعد كليب، «اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي»، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٢٩٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، (ص٢٣ ـ ٤٢).

وقام بوضع التصميم الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتوءمه صندوق النقد الدولي، موظفو حكومة الولايات المتحدة، وبخاصة «هاري ديكسنر هوايت» ومساعد وزير الخزانة آنذاك هنري مورجانثو، مع مساعدة محدودة من العالم الاقتصادي البريطاني (اللورد كينز)[١].

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من الدول التي نجت من الدمار في الحرب فإن هذا قد ساعدها بأن تكون الدولة الوحيدة المالكة للمواد القابلة للاقتراض، ومكَّنها هذا من أن تستأثر بأكثر من (٣٧٪) من حقوق التصويت عشية نهوض البنك الدولي[٢].

ومن أجل ذلك، فقد أصبحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك الدولي حقيقة واقعية نصَّ عليها ميثاق البنك الدولي، إذ جاء فيه:

«يقام المكتب الرئيس للبنك في أراضي البلد العضو الذي يمتلك أكبر عدد من الأسهم»، وكان تفضيل واشنطن على نيويورك مقراً للبنك انتصاراً لوجهة النظر الأمريكية، القائلة بأن البنك والصندوق ينبغي أن يكونا خاضعين لرقابة من قبل حكومات قومية، وذلك على نقيض ما كان يأمله (كينز) في أن يكون من المستطاع إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كمؤسستين تكنوقراطيين، لهما استقلال ذاتي بمنأى عن

(١) انظر: شيريل بيبار، «البنك الدولي»، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار سينا للنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٤م، (ص٢٧ ـ ٢٨).

(٢) لا تزال الولايات المتحدة هي أكبر حملة الأسهم بالرغم من تراجع قوتها التصويتية إلى (٢١٪) إلا أن قوة الولايات المتحدة الاقتصادية تعد قيداً على قرارات البنك الدولي ومجموعة أكثر فعالية، مما تشير إليه التسمية المؤدية للقوة التصويتية. ل
لمزيد من التفصيل انظر: شيريل بيبار، المصدر نفسه، (ص٥٠).

تقلبات السياسات القومية، ولا شك أن السبب المباشر لانتصار وجهة النظر هذه يعود إلى أن الولايات المتحدة كانت تمتلك في عام (١٩٤٥م) ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي من الذهب، مما جعلها البلد الوحيد القادر على إبدال عملتها الوطنية بالذهب، وقد كانت هذه القاعدة (قابلية التبديل بالذهب) هي محور نظام (بريتون وودز) الذي نقضته الولايات المتحدة عندما أوقفت مبادلة الذهب بالدولار في (١٥/آب/ ١٩٧١م)[١].

ويعد البنك الدولي وبموجب اتفاقية إنشائه، مؤسسة تقوم بين الحكومات في صورة شركة تملك الحكومات الأعضاء رأس مالها[٢]. وقد تأسس البنك برأس مال قدره (١٠) مليارات دولار[٣] ورأس ماله مقسم إلى أسهم قيمة السهم الواحد (١٠٠) ألف دولار، وحق الاكتتاب في هذه الأسهم يقتصر على الدول، وهي تساهم في البنك حسب مواردها الاقتصادية، وعلى الدول الراغبة في المشاركة في البنك الدولي أن تسدد نقداً (٢٠٪) من المبلغ الذي تشارك به (٢٪) بالذهب والدولار الأمريكي و(١٨٪) من عملتها الخاصة. أما الـ (٨٠٪) الأخرى فتبقى لديها كاحتياطي يستطيع البنك أن يسحب منها لتسديد التزاماته عند الحاجة. وأن للبنك موارد أخرى تتأتى عن طريق الفائدة التي يحصل عليها من تقديم القروض ومن أخذه للعمولة عن المعاملات التي ينجزها، كما أنه يستطيع الاقتراض لسد حاجة الدول الأعضاء[٤].

---

(١) انظر: د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، (ص٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٢) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، «عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية»، مصدر سابق، (ص٧٩).

(٣) انظر: د. حسن العطار، مصدر سابق، (ص٢٣٦).

(٤) انظر: د. حسن العطار، مصدر سابق، (ص٢٣٦).

ويبلغ عدد أعضاء البنك (١٨٣) دولة تصب مصالحها جميعاً في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، ومقرهما في واشنطن العاصمة الأمريكية. هذا، ولكي تصبح أي دولة عضو في البنك الدولي يجب أن تنضم أولاً إلى عضوية صندوق النقد الدولي[١].

أما فيما يتعلق بعضوية البنك فهي تنقسم إلى نوعين من العضوية، كما هو الحال في غيره من المنظمات الدولية: الأولى عضوية أصلية والثانية عضوية انضمام، والأعضاء الأصليون هم كل الدول التي وقعت ميثاق البنك وأودعت تصديقاتها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قبل يوم (٣١ كانون الأول ١٩٤٥م) والأعضاء المنضمون هم كل الدول التي انضمت بعد ذلك.

وشروط الانضمام هي:

١ ـ أن تكون الدولة مستقلة.

٢ ـ أن تكون الدولة عضواً في صندوق النقد الدولي[٢].

الفرع الثاني: أهداف البنك:

للبنك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومنها:

١ ـ يهدف البنك وكما هو مبين من تسميته (الإنشاء والتعمير)، والمقصود بالتعمير هو تعمير المناطق التي دمرتها أو خربتها الحرب، وذلك عن طريق تسهيل الاستثمار وتخصيص رأس المال اللازم لتحقيق الأغراض الإنتاجية في الاقتصاديات المدمرة أو المعطلة بسبب الحرب.

---

(١) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، «مديات تأثير العولمة في تراتيبية نظام القانون الدولي للاقتصاد»، مصدر سابق، (ص ١١٥).

(٢) انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، «أصول التنظيم الدولي»، مصدر سابق، (ص٥٤٦).

وبناءً عليه كانت القروض في عام (١٩٤٧م) التي بلغ مجموعها نحو (٤٩٧) مليون دولار موجهة إلى بعض دول غرب أوربا الأعضاء في البنك، ويتمثل هذا الهدف حالياً في مساعدة البلدان الحديثة الاستقلال وذلك من خلال؛ مساعدتها في إصلاح ما دمرته حروب الاستقلال، ومساعدتها على استثمار ثرواتها القومية[١].

ولتحقيق هذا الغرض فهو يقوم بتقديم القروض الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل إلى الدول الأعضاء، وتختلف مدة القرض باختلاف الحالات، ولكن المعدل العام للقرض هو (٢٠) سنة، وقبل أن يقوم البنك بتقديم القروض عليه القيام بدراسة المشاريع التي يراد تمويلها لكي يتأكد بأن المبالغ المطلوبة سوف تستخدم في الأغراض المثمرة وتعطى القروض عادة بعملة الدولة المقترضة، وتعاد بنفس العملة؛ إلا إذا وافقت الجهة المقترضة على تسلم عملة أخرى. ويتأكد البنك قبل تقديم القرض من قدرة الدولة المقترضة على السداد[٢].

ويتضمن عقد القرض فائدة تتراوح بين (٥,٥٪ إلى ٦,٥٪)، كما أن البنك يتقاضى عمولة تبلغ حوالي (١٪)[٣].

٢ ـ المساهمة في تنمية المبادلات التجارية والدولية.

٣ ـ رعاية الإصلاحات الهيكلية بسبب أزمة الطاقة، حيث حدث في الآونة الأخيرة تغيير في سياسة البنك يتضمن إعطاء قروض تهدف إلى إجراء إصلاحات هيكلية دون أن يكون هدف هذا القرض الربح الفوري.

---

(١) انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، «التنظيم الدولي»، مصدر سابق، (ص ٤٧٥).

(٢) انظر: د. حسن العطار، مصدر سابق، (ص٢٣٧).

(٣) انظر: د. حسن العطار، المصدر نفسه، (ص ٢٣٧).

وقد منحت هذه القروض إلى الدول المستوردة للبترول وتأثرت بأزمة الطاقة[١]، إذ مع تصاعد موجة العولمة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين عانت دول نامية كثيرة من أزمات اقتصادية، مما دفع البنك الدولي إلى اتباع سياسة جديدة قائمة على تقديم قروض إلى هذه الدول، من أجل القيام بإصلاحات هيكلية؛ من أجل النهوض باقتصادياتها، مع ترك الحرية لهذه الدول في استخدام هذه القروض من أجل مواجهة احتياجات الدولة من السلع والخدمات المستوردة[٢].

مما تقدم يمكننا القول أن البنك الدولي قد قدم هذه القروض المسماة «بقروض التصحيحات الهيكلية»[٣] منذ عام (١٩٨٠م) أما قبل هذا التاريخ فلم يعرف البنك، ومن تاريخ إنشائه وإلى عام (١٩٨٠م) إلا نوعين من القروض هما:

الأول: قروض المشروعات (Project lending):

حيث تعطى هذه القروض لتمويل مشروع معين مثل بناء طريق أو توليد كهرباء أو ما شابه ذلك، ويمثل هذا النوع من القروض النسبة الساحقة من

---

(١) انظر: د. غسان الجندي، «قانون المنظمات الدولية»، مطبعة التوفيق، عمان، الأردن، ١٩٨٧م، (ص ٧٨ ـ ٧٩).

(٢) انظر: د. إبراهيم شحاته، «البنك الدولي والعالم العربي»، منشورات دار الهلال، العدد (٤٧٤)، القاهرة، ١٩٩٠م، (ص٢٤ ـ ٢٥).

(٣) إن التثبيت يعني الاستقرار (stabilization) وهو يعبر عن السياسات الموجهة نحو تحقيق تغيرات في التوازن الداخلي والخارجي، أما التكيف الهيكلي فهو يعبر عن السياسات التي تعمد إلى تغيير هيكل الحوافز والمؤسسات.
لمزيد من التفصيل حول سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي انظر: د. إكرام عبد العزيز، «الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل»، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، (ص٥١ ـ ٥٢).

obeikandl.com

قروض البنك، وتخضع مشروطية هذا النوع من القروض بالمشروع ذاته وليس لها أية علاقة بالسياسات العامة للبلد المقترض.

الثاني: قروض البرنامج (Program lending):

وهذه القروض لا تعطى لتمويل مشروع معين؛ وإنما تعطى لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليتناول عدة مشروعات، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية. وإن البنك قد حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق، بحيث لا تتجاوز في أية سنة من السنوات عن (١٠٪) من مجموع القروض التي يقدمها البنك[١].

هذا هو الوضع الذي كان سائداً في البنك الدولي إلى سنة (١٩٨٠م) حينما بدأ البنك الدولي باستحداث قروض التصحيحات الهيكلية، وهي تشبه إلى حد كبير قروض البرامج من حيث إنها لا تعطى لتمويل مشروع معين، ولكن لدعم ميزان المدفوعات للبلد إلا أنها تختلف عن قروض البرامج من حيث إنها تشتمل على درجة عالية من المشروطية[٢].

٤ ـ تقديم المعونة الفنية أو المساعدة الفنية في تنفيذ برامج استثمار طويلة الأجل.

٥ ـ ومن أهداف البنك الأخرى المساعدة على فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومن الأمثلة على ذلك: قيامه بفض الخلاف الذي نشب بين الهند والباكستان والخاص بمياه نهر السند، وقد توسط البنك في حل

---

(١) انظر: د. سعيد النجار، «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي»، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٧٨)، العددان (٤٠٩ _ ٤١٠)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٨٧م، (ص١٨).

(٢) انظر: د. سعيد النجار، المصدر نفسه، (ص١٩).

obeikandl.com

هذا الخلاف وأدَّى دوراً تكلل في النهاية بتوقيع رئيسي حكومتي الدولتين لاتفاقية خاصة بتقسيم مياه النهر المذكور[١].

الفرع الثالث: خصائص البنك الدولي:

لقد ظهرت إلى الوجود الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي بعد انتهاء المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز في (٢٢/ تموز / ١٩٤٤م) وبدأ هذا البنك بمزاولة أعماله حالما أودعت الدول التي تمتلك ما يقارب (٦٥٪) على الأقل من رأس مال البنك المقرر وثائق تصديقها في (١٥/ ٧/ ١٩٤٧م).

وقد رفضت بعض الدول الانضمام إلى البنك، ومنها مثلاً: الاتحاد السوفيتي سابقاً، الذي رفض منذ البداية الانضمام إلى البنك على اعتبار أن النظام السياسي والاقتصادي الاشتراكي، لا يتفق مع النظام الذي يقوم عليه البنك[٢].

وللبنك الدولي العديد من الخصائص منها:

١ ـ البنك الدولي هو المؤسسة الأم الذي انبثقت عنه ثلاث هيئات دولية هي: مؤسسة التنمية الدولية (IDA) والمؤسسة المالية الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجماعي (MIGA).

٢ ـ البنك الدولي للإعمار والتنمية هو منظمة حكومية (Inter governmental) وهو كغيره من هذه المنظمات قائم على الحقيقة التي يقوم عليها التنظيم الدولي الحالي، وهي مبدأ عدم المساواة في الحقوق بين الدول، لأن هذه الحقوق قد ارتكزت على الوزن الاقتصادي للدول، لذلك

(١) انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، «أصول التنظيم الدولي»، (ص٥٤٥).

(٢) انظر: د. إبراهيم أحمد شلبي، «أصول التنظيم الدولي»، مصدر سابق، (ص٥٤٦).

فإن الدول الكبرى تتمتع بقوة تصويت كبيرة مكنتها من السيطرة على البنك[١].

٣ ـ وقد قام البنك الدولي على فكرة التوفيقية[٢] كتلك التي سادت في مؤتمر (دمبارتون أوكس)؛ إلا أن أكثر مواطن تجلي صدقية (بريتون وودز) تظهر في تفسير الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي، ذلك أنها يمكن أن تعد ظاهرة خاصة في حياة التنظيم الدولي المعاصر، حيث إنها منحت الحق في تفسير الاتفاقية المنشئة للبنك للهيئات الحاكمة فيه على سبيل الاستئثار، ذلك أن قرار البنك في هذا الشأن لا يقبل الاستئناف أمام أية جهة أخرى[٣].

٤ ـ يقوم البنك الدولي على فكرة رأس المال القابل للاستدعاء، أي أن الجزء الأكبر من رأس مال البنك مقسم إلى أسهم تتضمن التزام أصحابها بسدادها عند طلبه إياها، أما موارد البنك المالية التي يستخدمها في الإقراض فإنها تأتيه عن طريق اقتراضها من أسواق رأس المال الدولية[٤].

الفرع الرابع: البنية العضوية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

إن الدول المهيمنة على البنك وما تمثله من فلسفة من جهة، ودول

---

(١) انظر: د. حازم الببلاوي، «النظام الاقتصادي الدولي المعاصر»، سلسة عالم المعرفة، العدد (٢٥٧)، ٢٠٠٠م، (ص٤٥ ـ ٤٦).

(٢) التوفيقية: منهاج فلسفي يهدف إلى تأكيد ظاهرة (وحدة الحقيقة) فيما تقوم به من جمع بين المتعارضين لصبِّها في بوتقة الاتفاق، وتعتمد مبدأ التوازن بين العنصرين اللذين تجمع بينهما إذ لو تقررت عنصر على آخر لانتفت ضرورة التوفيق.

(٣) انظر: د. عبد المعز عبد الغفار، مصدر سابق، (ص٥٣).

(٤) انظر: د. عبد المعز عبد الغفار، المصدر نفسه، (ص٩٧).

العالم الثالث وقضايا التنمية فيها من جهة أخرى، دفعوا بالمؤسسة الأم للبنك الدولي إلى أن تتوالد لتغدو رابع أربعة من أبنائها، وبذلك أصبح البنك الدولي يتكون من[١]:

١ ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير: المؤسسة الأم التي نهضت في مؤتمر (بريتون وودز).

٢ ـ مؤسسة التنمية الدولية (IDA).

٣ ـ المؤسسة المالية الدولية (IFC).

٤ ـ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجماعي (MIGA).

ولن نخوض في تفاصيل الصفات المميزة لهذه المؤسسات كونها تحمل ذات صفات المؤسسة الأم، ولكننا سنحاول تسليط الضوء عليها بشيء من الإيجاز:

أولاً: مؤسسة التنمية الدولية (IDA):

لقد تم إنشاء هذه المؤسسة عبر الخطاب الذي وجهه رئيس المجلس الاستشاري إلى رئيس البنك الدولي في (٣١/ ٧/ ١٩٥٩م) بالموافقة على إنشاء هذه المؤسسة[٢]، وبالرغم من أن المؤسسة لها دستورها الخاص بها، الذي يعلن في مادته الثانية أنها «كيان مستقل ومتميز عن البنك» إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد حساب مستقل، يديره البنك الدولي وموظفوه إذ إنها تقوم بتمويل المشروعات ذاتها التي يمولها البنك، والتي يتم اختيارها وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل البنك، هذا بالإضافة إلى أن

(١) انظر: د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، (ص٣١٨).

(٢) انظر: د. عبد المعز عبد الغفار، مصدر سابق، (ص٣٨٦).

obeikandl.com

العضوية في هذا البنك شرط سابق على عضوية مؤسسة التنمية الدولية، وأن ائتمانات هذه المؤسسة هي قروض يتعين سدادها، وتتميز بخاصتين هما: الفائدة وطول المدة، فالفائدة هنا زهيدة جداً لا تتجاوز (٠,٧٥٪) وهي تمثل الأجور الإدارية لتمشية القرض، كما أن أجل القروض قد بلغ (٥٠) سنة، هذا بالإضافة إلى ذلك فإن هذه القروض يمكن أن تسدد بالعملة الوطنية غير القابلة للتحويل[١].

أما السبب الآخر وراء إنشاء هذه المؤسسة، فيتمثل في كونها كانت المنقذ للبنك من أن تهدد فاعليته بالانكماش والتراجع، وهذا ما دفع بالبعض إلى القول:

«كانت توقعات المستقبل في عام (١٩٦٠م) غير مشروعة على الإطلاق بالنسبة لوكالة مجهزة فقط لتقديم قروض بأسعار فائدة قريبة من الأسعار التجارية إلى بلدان ليس باستطاعتها الاقتراض من مكان آخر».

خلاصة القول أنه كان لابد من ابتداع مؤسسة التنمية الدولية لكي يظل للبنك تفوقه بالنسبة للوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف التي تحاول تيسير التنمية الدولية[٢].

هذا وتعود فكرة إنشاء مؤسسة التنمية الدولية إلى السيناتور (Monorony) وزير الخزانة الأمريكية ورئيس البنك الدولي، وكانت مؤداها عقد مؤتمر ثان لـ (بريتون وودز)، وقد عارضت الولايات المتحدة في البدء هذه

(١) انظر: د. شيريل بيبار، مصدر سابق، (ص٤١ ـ ٤٢).
(٢) انظر: شيريل بيبار، المصدر نفسه، (ص٤١).

الفكرة خشية عدم الوصول إلى نتائج مرضية وإزاء ذلك قدم (Monorony) مشروعاً إلى مجلس الشيوخ الأمريكي لإنشاء هيئة التنمية الدولية[١].

وهنالك العديد من الشروط الواجب توافرها في الدولة الراغبة في الاقتراض حتى يتم لها ذلك وهذه الشروط هي[٢]:

١ ـ أن تكون الدولة فقيرة جداً، وحدَّة الفقر هو من المعايير التي يستأثر البنك الدولي بتحديدها.

٢ ـ أن تكون الدولة متمتعة بالاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي الذي يؤهلها للاقتراض في سبيل التنمية طويلة الأمد.

٣ ـ يجب أن يعاني ميزان المدفوعات[٣] للدولة الطالبة للقرض من اختلال[٤].

---

(١) لم يكن مشروع Monorony هو وحيد عصره، فقد كان هناك العديد من المحاولات والأفكار التي أريد بها التغلب على جمود آليات الإقراض من البنك الدولي، ولا نعتقد أن المراد كان مساعدة الدول النامية، بل خلاف هذا.
لمزيد من التفصيل انظر: د. عبد المعز عبد الغفار، مصدر سابق، (ص٣٨٦).

(٢) انظر: د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، (ص٣٢٠).

(٣) ميزان المدفوعات: هو سجل منظم لكل العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة من الزمن، هي سنة في الغالب، وإذا كان القيد في ميزان المدفوعات يخضع لمبدأ القيد المزدوج فإنه يقتضي أن يتساوى دائماً الجانب الدائن والمدين بالميزان، وعدم تحقق ذلك يعني اختلال الميزان الذي يأخذ أحد الأشكال التالية (الاختلال العارض، الاختلال الموسمي، الاختلال الدوري، الاختلال طويل الأمد).
لمزيد من التفصيل انظر: د. زين العابدين عبد الناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، «الاقتصاد الدولي»، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٦م، (ص٢٥ ـ ٢٧).

(٤) يعاني ميزان المدفوعات من اختلال عندما تكون إيرادات الدولة الخارجية من تجارة =

٤ ـ أن يكون استعدادها للتنمية حقيقياً.

ثانياً: المؤسسة المالية الدولية (IFC):

تم إنشاء هذه المؤسسة في تموز (١٩٥٦م)، وأصبحت بعد ذلك وكالة تابعة للأمم المتحدة في (٢٠/ ٢/ ١٩٥٧م)، وتعتبر عضوية البنك شرطاً لازماً لعضوية هذه المؤسسة، وتقوم هذه المؤسسة بدعم النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء الأقل نمواً، أما فيما يتعلق بالسمات الأساسية للمساعدات التي تقدمها هذه المؤسسة، فيمكن القول أنها تتمتع بالعديد من المميزات منها:

أ ـ يجب أن تكون الصفة الصناعية هي الغالبة على المشروع المراد تمويله.

ب ـ الحد الأدنى الذي تقدمه للمشروع الواحد (١٠٠) ألف دولار.

ج ـ لا تطلب هذه الهيئة الضمانات الحكومية لتسديد أي واحد من استثماراتها.

د ـ يخضع سعر الفائدة للمفاوضة في كل حالة، ويلاحظ فيها درجة المخاطر وسعر الفائدة في الاستثمارات الأخرى[١].

ثالثاً: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):

لقد تم إنشاء هذه الوكالة في شهر نيسان (١٩٨٨م)، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها حتى عام (١٩٩٢م) (٧٧) دولة، فضلاً عن (٣٥) دولة

= السلع والخدمات وتدفق الاستثمار والقروض غير كافية للوفاء بالتزاماته الخارجية، وعندما تكون احتياطيات البلد النقدية الضرورية للوفاء بالتزاماته المباشرة في حالة هبوط.

(١) انظر: د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، (ص٣٢٣ ـ ٣٢٤).

في طور الانضمام إليها، وتستهدف هذه الوكالة تحقيق العديد من الأهداف منها:

١ ـ تشجيع التعاون بين الدول في مجال التنمية الاقتصادية، ودعم مساهمة الاستثمار الأجنبي فيها.

٢ ـ تشجيع تدفق رأس المال والتكنولوجيا للأغراض الإنتاجية للدول النامية.

٣ ـ تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء ولاسيما باتجاه الدول النامية، من خلال قيامها بالبحوث اللازمة عن فرص الاستثمار المتاحة في تلك الدول.

هذا وإن عضوية الوكالة مفتوحة لكافة الدول الأعضاء في البنك الدولي إلا أن عضوية البنك سابقة على عضوية الوكالة[١].

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية:

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية استكمالاً لأركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تمثل هذه المنظمة الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالتالي فإن هذه المنظمة تعمل مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام العالمي للتبادل الحر عالمياً. وقد جاءت هذه المنظمة نتيجة لمخاض عسير من المفاوضات الشاقة، ولمدة سبع سنوات بين (١٢٠) دولة غنية وفقيرة،

(١) انظر: د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، (ص٣٢٥).

وهذه المنظمة هي رمز لخيار وتعهد المجتمع الدولي بالمضي في طريق اقتصاد السوق والتبادل الحر دون ميزات تفضيلية ودون قيود[١].

ويقتضي التعرف على منظمة التجارة العالمية، التطرق على الخلفية التاريخية لإنشاء هذه المنظمة، وأهدافها، وأجهزتها، وشروط الانضمام إليها، والمبادئ التي تحكمها، وعلاقة هذه المنظمة بالبلدان النامية، وذلك من خلال البحث عبر الفرع الأول في الخلفية التاريخية لنشأة منظمة التجارة العالمية، في حين نخصص الفرع الثاني للبحث في أهداف منظمة التجارة العالمية، وسنتطرق عبر الفرع الثالث إلى أجهزة منظمة التجارة العالمية، وسنتناول في الفرع الرابع شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بينما نخصص الفرع الخامس لمبادئ منظمة التجارة العالمية، وأخيراً سنتناول في الفرع السادس منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لمنظمة التجارة العالمية:

لم تأتِ منظمة التجارة العالمية من فراغ، بل كانت لها مقدمات كثيرة هي في الوقت ذاته مقدمات للقانون الدولي التجاري[٢]، ويمكننا تلمس البدايات في أفكار الاقتصاديين الذين دعوا إلى تحرير التجارة الدولية منذ القرن السابع عشر، بيد أن المنهج الجماعي الواسع النطاق للتجارة الدولية لم يكن طابعاً مميزاً للتنظيم الدولي التجاري[٣].

(١) انظر: محمد ولد عبد الدايم، «انتقادات منظمة التجارة العالمية»، بحث منشور على الإنترنت بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٨م على الرابط التالي www. aljazera.com

(٢) وهو القانون القائم على افتراض، مفاده أن الحدود ينبغي ألا يكون لها ثمة وجود، وأن البضائع والخدمات ورأس المال يجب أن تكون قادرة على التدفق بحرية.

(٣) انظر: جوزيف تشمبرلين، «التعاون الدولي وتنظيمه»، ترجمة د. عبد الله العريان، القاهرة، نيويورك، ١٩٦١م، دار المعرفة، (ص٣٢).

هذا، فضلاً عن أن مبدأ حرية التجارة كان قد شهد نكوصاً في فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث عمَّت القيود التي تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية وتنوَّعت، وإن كانت المحاولات قد قادت على المستوى الدولي للرجوع إلى حرية التجارة، حيث اتجه التفكير إلى وضع ميثاق دولي ينظم سلوك الدول في مجال المبادلات الدولية ويلزمها بأحكامه. وجاء ميثاق الأطلنطي ليعبر عن اعتزام الحكومتين الأمريكية والبريطانية على بذل الجهود لتمكين جميع الدول من الوصول إلى المواد الأولية[١]، ومن الاشتراك في التجارة الدولية على قدم المساواة، وهكذا وضع هذا الميثاق مبدأ إعادة تنظيم التجارة الدولية بحيث تصبح أكثر تحرراً، كما أثار فكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة يناط بها الرقابة الدائمة على السياسات الكمركية التي تنتهجها الدول المختلفة، ومن جانب آخر تم عقد لقاءات ثنائية بين مندوبي الولايات المتحدة وكندا، وكذلك بين مندوبي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبحث تنظيم السياسة التجارية تنظيماً دولياً، وعقد بروتكول بين الأخيرتين تضمَّن تأييد حكومتيهما لمقترحات الولايات المتحدة الخاصة بتوسيع نطاق التجارة الدولية واستعدادهما للدخول في مفاوضات مع الدول الأخرى لاتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع تلك المقترحات موضع التنفيذ، وكان من بينها إنشاء منظمة دولية تشرف على تطبيق السياسة التجارية الجديدة على المستوى العالمي، وبناءً على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنادي بإنشاء منظمة دولية للتجارة عند إعداد ميثاق الأطلنطي وفي مؤتمر بريتون وودز

(١) انظر: د. علي إبراهيم، «التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، (ص١٢٢).

وفي مذكراتها الختامية وأمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قرر الأخير عقد مؤتمر دولي في لندن لدراسة مشروع أمريكي يتعلق بميثاق منظمة دولية للتجارة، وقد انعقد المؤتمر في أكتوبر (١٩٤٦م)[١]، ثم شكلت لجنة لتدوين مشروع الميثاق واجتمعت في نيويورك في (١٩٤٧م) وحررت نصوصاً جديدة للميثاق، وقد نوقشت هذه النصوص باستفاضة في مؤتمر جنيف (١٩٤٧م)، حيث أقرت الصيغة النهائية للمشروع.

وفي العام نفسه اجتمع مندوبو (٥٦) دولة في هافانا في كوبا، واستمر المؤتمر حتى عام (١٩٤٨م)، حيث تم التوقيع على الميثاق المشهور بميثاق هافانا من قبل (٥٣) دولة، وقد تضمن الميثاق مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الدول في مجال المبادلات الدولية من خلال إنشاء منظمة التجارة الدولية، لكن هذا الميثاق فقد أهميته بسبب عدم توافر التصديقات اللازمة[٢].

وقد اتجهت الدول بعد فشل ميثاق هافانا إلى عقد الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (الغات)، وعلى الرغم من أن الغات ليست منظمة عالمية، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإنها قد اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب من نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من مقرها الكائن في جنيف[٣].

ويقتضي التعرف على اتفاقية الغات التعرض للموضوعات الآتية:

---

(١) انظر: د. إبراهيم العناني، «منظمة التجارة العالمية»، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة الرابعة، العدد (١)، ١٩٩٦م، (ص٢٦٨).

(٢) انظر: علي إبراهيم، مصدر سابق، (ص١٢٢).

(٣) انظر: د. إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، (ص١٩).

أولاً: نشأة اتفاقية الغات.

ثانياً: **مبادئ الغات.**

ثالثاً: المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء.

أولاً: نشأة وتطور الغات:

لقد اتجه تفكير دول العالم إلى إنشاء منظمة للتجارة العالمية، وذلك من أجل إنقاذ اقتصاديات الدول المنهارة من جراء الحرب، ، حيث بدأ المجتمع الدولي يبحث عن مخرج من أجل إعادة بناء العالم ولاسيما في تحسين علاقاته عبر مختلف المؤسسات الدولية التي توجه بعضها في إصلاح وضمان السلام، والأخرى في تشجيع التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والنقدية[١].

وكذلك تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي، ولقد تم إنشاء هذه المنظمة في عام (١٩٤٧م) وسميت بمنظمة التجارة الدولية (ITO)، حيث طرحت فكرة إنشائها عندما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناءً على مقترح أمريكي توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام (١٩٤٦م)، ولقد تم عقد المؤتمر بالفعل وتم استكمال أعماله في عام (١٩٤٧م) ثم اختتمها في هافانا عام (١٩٤٨م)، حيث صدر ميثاق هافانا الذي تضمن العمل على إنشاء منظمة للتجارة الدولية.

ورغم أن مؤتمر هافانا الذي أسفر عنه ميثاق هافانا انعقد في الأساس من خلال مبادرة أمريكية، إلا أن الكونغرس الأمريكي قد رفض التصديق

---

(١) انظر: د. عبد الحميد خضر الصافي، «تطور التجارة الدولية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٦م)» الكات من التبادل الحر إلى مبدأ الحماية، مجلة النفط والتنمية، السنة (١٢)، العدد (١)، دار الثورة للصحافة والنشر، العراق، ١٩٨٧م، (ص١١١).

عليه عام (١٩٥٠م) بعد أن كان الرفض منصباً على عدم إنشاء منظمة للتجارة الدولية، خشية أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية، فضلاً عن وجود خلافات حادة مع الجانب الأوربي في مجال تحرير التجارة الدولية، ومع هذا الرفض الأمريكي إلا أنها دعت في الوقت ذاته إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التعريفية وغير التعريفية.

وقد أسفر هذا التوجه عن عقد مؤتمر جنيف، ويتماشى هذا التوجه مع الطريقة الأمريكية في تلك المجالات فيما يطلق عليه بالتحرك المزدوج (Track Approach ـ Double) وبالتالي، فقد نشأت اتفاقية الغات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا إلى النور[١].

ولقد كان الهدف الرئيس من وراء اتفاقية الغات تحرير التجارة الدولية، أي إزالة الحواجز الكمركية، وغير الكمركية وفتح الأسواق، وإتاحة أوسع المجالات للمنافسة الدولية، ويتجسد هذا الهدف في مبادئ الليبرالية الاقتصادية التي تذهب إلى أن حرية التجارة، بل الحرية الاقتصادية عموماً تدفع كل دولة إلى التخصص في ما هي مؤهلة لإنتاجه بشكل أفضل وأرخص من غيرها من الدول، ولذلك كان الهدف الذي تدور حوله جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف هو إجراء تخفيضات متتابعة في الرسوم الجمركية وإلغاء هذه الرسوم عن بعض السلع[٢].

ثانياً: مبادئ الغات:

قامت الغات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها

(١) انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، (ص٢١).

(٢) انظر: د. إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، (ص٢٠).

والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء عند إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف، وتنفيذ الالتزامات وما أقر من اتفاقيات لتكون هذه المبادئ المنظم للعمل بتلك الاتفاقات، وهذه المبادئ يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١ ـ مبدأ الدولة الأكثر رعاية (most favored nation clause):

وهذا المبدأ يقضي بأن يسري أي تخفيض في القيود التجارية الذي تمنحه دولة لدولة أخرى على جميع الدول الأعضاء في الغات.

٢ ـ مبدأ الوضوح:

حيث تعمل الغات على تحويل القيود المختلفة على التجارة من قيود إدارية يصعب احتسابها مثل الحصص ومنع الاستيراد، وتحويلها إلى قيود كمركية واضحة ومحددة في التعريفة[١].

٣ ـ مبدأ التبادلية:

ويعني التخفيض العام والمتوالي للرسوم الكمركية على أساس التبادل، لذلك تجري مفاوضات بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذا المبدأ أهمها جولة كيندي وجولة طوكيو[٢].

٤ ـ مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

وفقاً لهذا المبدأ فإن الدول النامية تتمتع بالعديد من الامتيازات التي

---

(١) انظر: د. تيسير عبد الجابر، «منظمة الجات وحرية التجارة الدولية»، مجلة اليرموك، العدد (٤٧)، تصدر عن دائرة العلاقات العامة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٥م، (ص٢١٦).

(٢) انظر: د. مصطفى سلامة حسين، «المنظمات الدولية»، الدار الجامعية، بيروت، (ص٤٣٧).

obeikandl.com

تنطوي على إقرار والتزام الدولة المتقدمة، بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة؛ بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية بما ينطوي على ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو.

٥ ـ مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

وفقاً لهذا المبدأ فإنه يجب على الدول الأعضاء في اتفاقية الغات اتباع أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي، ووضع هيكل للمفاوضات على أساس جماعي وليس ثنائياً يتم من خلاله خفض التعريفات الكمركية والقيود والموانع التي تعوق التجارة الدولية[١].

٦ ـ مبدأ الحكم الوقائي:

يتضمن هذا المبدأ إعطاء الحق لبلد معين في حالة الطوارئ أن يتخذ إجراءات وقائية لزيادة التعريفة الكمركية، أو فرض قيود كمية على الاستيراد. وأوضاع الطوارئ الاستثنائية هي تلك الأوضاع التي تتسبب عنها في أوضاع زيادة الاستيرادات أضرار بالمنتجات الوطنية والصناعة الوطنية بشرط أن تكون قيود الاستيراد المفروضة في حالة الطوارئ غير تميزية[٢].

وهكذا يتبين لنا أن اتفاقية الغات تعد الإطار القانوني الذي من خلاله

---

(١) انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، (ص٣٤).

(٢) انظر: د. حميد الجميلي، «المحتوى الآيديولوجي لمنظمة التجارة العالمية»، رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي للعولمة النيولبرالية، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤ ـ ١٦ نيسان ٢٠٠٢م، ج٣، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة طبع، (ص٩).

يتم تحقيق حرية المعاملات التجارية الدولية ووضع القواعد الدولية الواجبة الاحترام.

ولكن الواقع العملي يفترض اقتضاء شرط التبادل في التعامل بين الدول، وهو ما لا يمكن أن يتحقق بالنسبة للدول النامية، وذلك نظراً للوضع المتميز للدول المتقدمة التي تتحكم في مجريات العلاقات الدولية كونها تسيطر على أسواق تصدير منتجات الدول النامية، وذلك من خلال تحديد أسعارها والقدر المسموح من الاستيراد[١].

وهكذا يتضح لنا أن مبادئ الغات غير صالحة للتطبيق على الدول النامية، خاصة إذا أدركنا طبيعة الظروف التي نشأت فيها اتفاقية الغات، وبوجه خاص بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى تتحكم في مجريات التجارة الدولية[٢].

ثالثاً: المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء:

إن اتفاقية الغات هي منبر دولي للتفاوض بين الدول الأعضاء، بهدف الاتفاق على تخفيضات في التعريفة الجمركية، وإزالة أو تخفيض القيود الأخرى التي تعيق حرية التجارة العالمية.

ولقد شملت الغات منذ إنشائها ثماني جولات للتفاوض، الأولى في عام (١٩٤٧م)، والثانية عام (١٩٤٩م)، والثالثة (١٩٥٠ ـ ١٩٥١م)،

(١) انظر: د. مصطفى سلامة حسين، مصدر سابق، (ص٤٣٧).

(٢) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، «عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية»، مصدر سابق، (ص٩٣).

والرابعة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦م)، والخامسة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٢م)، ولقد ركزت هذه الجولات على الحواجز الكمركية[١].

ويتبع هذه الجولات الخمس ثلاث جولات أخرى هي:

١ ـ جولة كيندي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م):

وقد تمخض عن هذه الجولة في اتفاق الغات على مكافحة الإغراق، لكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية في أول محاولة للتفاوض على التدابير غير الكمركية، كما رفضت الاتفاقيات الأخرى غير الكمركية في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك فشلت الاتفاقيات حول مكافحة الإغراق وتقدير الكمارك، لأن قانون عام (١٩٦٢م) الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما يتعلق بالإجراءات غير الكمركية، ورفض الكونغرس الأمريكي إقرار تشريع للاتفاقات[٢].

٢ ـ جولة طوكيو: (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م):

وقد ركزت هذه الجولة على تحرير التجارة من مختلف القيود، وكذلك مواجهة سياسة الإغراق[٣].

---

(١) انظر: د. تيسير عبد الجابر، مصدر سابق، (ص٢١).

(٢) انظر: نشأة اتفاقية الغات، بحث منشور على الإنترنت بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٨م على الموقع التالي WWW. aljazera.com

(٣) وقد ركزت هذه الجولة على تحرير التجارة من مختلف القيود، وكذلك مواجهة سياسة الإغراق، وقد شارك في هذه الجولة (١٠٢) دولة من الدول الأعضاء، وقد تمخضت هذه الجولة عن انخفاض المتوسط العام للرسوم الصناعية في الدول المتقدمة بنسبة من (٣٤٪) إلى (٧٪) إلى (٧ و٤٪).
لمزيد من التفصيل انظر: د. حميد الجميلي، «دراسات في اقتصاد الغات»، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٨م، (ص١١).

obeikandl.com

٣ ـ جولة الأورغواي[١] ونهاية الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤م):

وتعتبر هذه الجولة من أهم وأكثر الجولات طموحاً، إذ دشنت لأول مرة التفاوض حول السلع الزراعية، وأدخلت قطاع الخدمات، وتحرير وانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية.

كما أنها اختلفت عن سابقاتها في أن النتائج يجب قبولها ككل أو رفضها ككل، ولا مجال للقبول الجزئي فيها، وبعد مفاوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلو (١١٧) دولة في مدينة مراكش، وبالتحديد في (١٥/ ٤/ ١٩٩٤م) اتفاقاً عاماً للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش، كما تم الإعلان

(١) لجولة الأورغواي العديد من الآثار الإيجابية والسلبية، والتي يمكننا أن نوجزها فيما ياتي:

أ ـ الآثار الإيجابية:

١ ـ انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية على الدول النامية.

٢ ـ زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

٣ ـ انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية.

٤ ـ زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

ب ـ الآثار السلبية:

١ ـ الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجات الزراعية سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات.

٢ ـ صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج.

٣ ـ تقليص العمالة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الكمركية إلى عجز أو زيادة الموازنة أو زيادة الضرائب.

لمزيد من التفصيل انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، (ص١١٣ ـ ١١٥).

obeikandl.com

عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت أعمالها في (١/ ١٢/ ١٩٩٥م) لتحل محل اتفاقية الغات التي عملت مراقباً للتجارة العالمية منذ عام (١٩٤٧م)[١].

الفرع الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية:

لقد كان وراء إنشاء منظمة التجارة العالمية جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي تدور مجملها حول تحرير التجارة الدولية، ومن جملة هذه الأهداف ما يأتي:

١ ـ إيجاد وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية، وذلك بالاعتماد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

٢ ـ رفع مستوى المعيشة والعمل على زيادة الدخل القومي من خلال العمل على زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقية.

٣ ـ تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

٤ ـ توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل.

٥ ـ محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية[٢].

٦ ـ العمل على حل النزاعات التجارية بصورة أكثر فاعلية[٣].

٧ ـ التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات

(١) انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، المصدر نفسه، (ص٢٠).
(٢) انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، المصدر نفسه، (ص١٨٢ ـ ١٨٣).
(٣) انظر: د. تيسير عبد الجابر، مصدر سابق، (ص٢٢).

obeikandl.com

الملحقة به من أجل تأمين المزيد من التناسق في عملية صنع السياسة الاقتصادية على الصعيد الدولي[١].

الفرع الثالث: أجهزة منظمة التجارة العالمية:

أولاً: المؤتمر الوزاري:

ويعد أعلى سلطة في المنظمة، ويتكون من ممثلين عن جميع أعضاء المنظمة، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويتخذ القرارات في جميع الشؤون المتعلقة بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

ثانياً: المجلس العمومي:

ويتكون أيضاً من جميع أعضاء المنظمة، ويرفع تقاريره إلى المجلس الوزاري، ويجتمع مرة كل شهر، ويسير أمور المنظمة[٢].

ثالثاً: الأمانة العامة:

ويرأسها المدير العام، ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته، ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وإدارتهم في مهامهم الإدارية.

رابعاً: جهاز فض المنازعات:

ويقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام، وينظر في المسائل الآتية:

١ ـ التصدي للمنازعات الدولية التجارية كافة.

٢ ـ يستمد عمله من الطابع الرضائي، حيث لا يمكن أن يتدخل في أي نزاع إلا برضاء الأطراف المعنية.

---

(١) انظر: د. إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، (ص٨٧).

(٢) انظر: نشأة منظمة التجارة العالمية، مصدر سابق، www. Aljazera.com

٣ ـ يعمل على توفير الحلول الإيجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف.

٤ ـ الإشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات، وتقرير العقوبة اللازمة[١].

خامساً: السكرتارية:

يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها سكرتير عام يعينه المجلس الوزاري، ويحدد صلاحياته وواجباته وشروط عمله.

يتضح من طريقة تشكيل مجالس المنظمة ولجانها وطريقة اتخاذ القرارات فيها أنه من غير الممكن أن تجبر الدول النامية على الموافقة على القرارات المتخذة داخل المنظمة، ذلك كونها ذات أغلبية عديدة، لكن الواقع هو غير ذلك، فالمسألة ليست مسألة تمثيل عددي بقدر ما هي مسألة نفوذ اقتصادي وعلاقات سياسية، وإن ميزان القوى ليس في مصلحة الدول النامية[٢].

الفرع الرابع: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

على الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الامتثال إلى مجموعة من الشروط نوجزها فيما يأتي:

١ ـ تقديم تنازلات في التعريفات الكمركية:

على الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تقديم جدول للتنازلات يحتوي تعريفات كمركية لا يمكن زيادتها إلا في أحوال خاصة.

---

(١) انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، (ص١٩١).

(٢) انظر: د. إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، (ص٨٩).

٢ ـ تقديم التزامات في الخدمات:

تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية والخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

٣ ـ الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

يتعين على الدولة الراغبة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية، فإنهما من الاتفاقات الاختيارية[١].

إن قبول عضوية الدولة في منظمة التجارة العالمية يتطلب موافقة جميع الأطراف المتعاقدة على ذلك، وبعد إجراء مفاوضات يتم على أساسها تحديد ما للدولة طالبة العضوية من حقوق، وما عليها من التزامات[٢].

الفرع الخامس: مبادئ منظمة التجارة العالمية[٣]:

للمنظمة العديد من المبادئ التي تضمنتها اتفاقيتها، والتي يجب على الدول الأعضاء الالتزام بها، ومن جملتها ما يأتي:

---

(١) انظر: معن عبد القادر آل زكريا، «مديات تأثير العولمة في تراتيبية نظام القانون الدولي للاقتصاد»، مصدر سابق، (ص١٥٩).

(٢) انظر: د. فلاح سعيد جبر، «انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية»، من كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤ ـ ١٦نيسان ٢٠٠٢م، ج٣، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة طبع، (ص١٠٩).

(٣) للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر: دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي، ط٢، مركز التجارة العالمية، أمانة الكومنولث، جنيف، ١٩٩٩م، (ص٧).

١ ـ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**: ويعني أن الدولة تمنح الصلاحيات أو الميزات التي خصصتها لدولة معينة في علاقاتها التجارية معها إلى جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.

٢ ـ **الشفافية**: ويعني أنه يجب على الدولة الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة مع عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء.

٣ ـ **الحماية عن طريق التعريفة الكمركية فقط**: ويقصد بذلك حماية الصناعة الوطنية عن طريق التعريفات الكمركية فقط، وليس عن طريق أي إجراءات حمائية مثل القيود بالحصص التجارية أو الحظر الاستيرادي[١].

٤ ـ **تخفيض العوائق التجارية**: ويجب على الدولة بموجبه أن تخفض عوائق التجارة التي تعيق تدفق السلع والخدمات.

٥ ـ **التشاور من أجل تسوية الفوارق وتحقيق المساواة في المعاملة**: يمكن هذا المبدأ الأطراف المتعاقدة من اللجوء إلى الجات لإجراء تسوية عادلة فيما يتعلق باختلاف المعاملة أو المنازعات بشأن التطبيق.

٦ ـ **حق الإعفاء من التطبيق بموجب الحالات الطارئة**: ويمكِّن هذا المبدأ الدولة العضو من طلب إعفائها من تطبيق بعض التزاماتها إذا طرأ على اقتصادها أي تغييرات أو تعرضت لظروف اقتصادية غير متوقعة تقتضي ذلك[٢].

---

(١) انظر: نشأة منظمة التجارة العالية، بحث منشور على الإنترنت على الرابط التالي www.aljazera.com

(٢) انظر: نشأة منظمة التجارة العالمية، المصدر نفسه.

obeikandl.com

الفرع السادس: منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية:

إن لإنشاء منظمة التجارة العالمية العديد من الآثار بالنسبة للبلدان النامية، وقد ارتأينا توضيح هذه الآثار مبتدئين بإدراج الآثار السلبية، وبعدها نتناول الآثار الإيجابية.

أولاً: الآثار السلبية:

١ ـ إن إلغاء الدعم للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة المصدرة لهذه المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد تلك المنتجات، وما لذلك من تأثير سلبي في الميزان التجاري. وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج في الدول الصناعية، وخاصة القمح، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المواد عالمياً[(١)].

٢ ـ تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية والأقل نمواً بوجه خاص تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ومن أهمها: المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية لومي.

٣ ـ ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد

---

(١) انظر: غازي صالح محمد الطائي، أحمد إبراهيم منصور، «منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية»، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤م، (ص٦٥).

التقانة، وفي الأتاوي والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرامجيات وما إلى ذلك[١].

٤ ـ الدول النامية مجبرة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث وقعت الدول النامية على اتفاقيات التجارة العالمية في نيسان (١٩٩٤م) تحت التهديد حيناً بتحميلها مسؤولية فشل المنظمة وما سينجز عن ذلك من تداعيات وإمكانية نشوب حروب بين الأقطاب الاقتصادية العالمية، وكذلك فيما بين هذه الأقطاب والدول النامية، وبالإغراء أحياناً أخرى بالوعود التي تقدمت بها الدول الصناعية لمساعدة الدول النامية في التغلب على المشاكل التي ستواجهها[٢].

٥ ـ إن الدول النامية تشتكي من هيمنة الدول الكبرى على التشريعات المتعلقة بتحرير الاستثمار الأجنبي[٣].

٦ ـ من المحتمل أن يؤدي الرفع الكبير في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض الخسارة للدول النامية.

٧ ـ تقليص قدرة الدول النامية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية[٤].

---

(١) انظر: د. إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، (ص١٢٨).

(٢) انظر: د. محمد ولد عبد الدائم، «انتقادات منظمة التجارة العالمية»، بحث منشور على الإنترنت على الرابط التالي www. aljazera.com

(٣) انظر: د. عبد المنعم محمد الطيب، «الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة»، ورقة عمل مقدمة إلى المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا، (ص١٢ ـ ٢٥).

(٤) انظر: د. إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، (ص١٢٨).

٨ ـ أصبحت الدول النامية مطالبة بسرعة التوافق مع ما توصلت إليه منظمة التجارة العالمية في الماضي إلى جانب سرعة الاستعداد لاستيعاب القضايا التي ستكون محلاً للتفاوض في الجولة القادمة، وإعداد موقف محدد منها، وإلا ستتأخر عن المسيرة[١].

ثانياً: الآثار الإيجابية:

١ ـ إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تعطي للدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.

٢ ـ إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية في الكثير من الأحيان، ولاسيما فيما يتعلق بحماية المنتجات الوطنية ومنحها فترات زمنية أطول من غيرها من الدول من أجل أن تنفذ التزاماتها.

٣ ـ إن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقيات على تطبيق الكثير من قواعد الغات تعطي للدول النامية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى[٢].

٤ ـ إن تطبيق الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية قد يؤدي إلى تحقيق فوائد غير مباشرة، ومنها على سبيل المثال:

• إن الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقليص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزاً للدول النامية على

(١) انظر: د. عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، (ص٤٥٢).
(٢) انظر: د. إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، (ص١٣١).

obeikandl.com

تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية، والتوسع في الإنتاج الزراعي بوجه عام.

• ومن جملة الفوائد غير المباشرة التي من الممكن أن تحققها الدول النامية، هو تحرير التجارة وبالتالي الاحتدام المتوقع في المنافسة سوف يمثل حافزاً للصناعات المحلية على رفع مستوى الجودة والكفاءة.

• إن اتفاقيات الخدمات واتفاق الاستثمار بما يتضمناه من إلغاء للكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية سوف يؤديان إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية، التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب[١].

خلاصة ما تقدم يمكننا القول أن النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف سيشهد تفاوضاً شاقاً حول توجهاته المستقبلية، والدول النامية أمامها طريق كفاح طويل تحتاج فيه أن تجمع كل ما لديها من قدرات، وتبحث في كل آليات التقارب فيما بينها لتدخل المفاوضات القادمة، وهي أكثر تناسقاً واتحاداً في الفكر وتعظيم المصالح والعائد، وياحبذا أن تستغل التناقضات في مواقف الدول المتقدمة لكي تعظم مكاسبها، حيث لازال البحث قائماً ومستمراً حول الوصول إلى نظام تجاري عالمي أكثر وضوحاً وأكثر عدالة من خلال منظمة التجارة العالمية وآلياتها.

المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسية:

إذا كان المجتمع الدولي محلاً لدراسات متعددة تتركز حول أشخاصه المعترف بهم من دول ومنظمات دولية، فإن هؤلاء الأشخاص أصبح يلازم

(١) انظر: د. إبراهيم العيسوي، المصدر نفسه، (ص١٣١).

وجودهم كيانات أخرى إن لم تكن تتساوى معهم في الحقوق والواجبات، فإنها على الأقل تمارس من النشاطات ما يتجاوز تلك التي تمارسها الدول والمنظمات الدولية، بل إن هذه الكيانات أصبحت توجه وتتحكم في نشاطات وسياسات الدول والمنظمات الدولية، ويقصد بذلك الشركات المتعددة الجنسية[١]، ومع التسليم بالدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسية في المجتمع الدولي إلا أنّ هناك من يرى أن هذه الشركات تمثل تحدياً لسيادة الدول، وأنها نتيجة لذلك تشكل مساساً خطيراً لهذه السيادة إن لم تكن تفريغاً لها من مضمونها[٢].

وفي هذا المطلب نحاول التعرض لظاهرة الشركات المتعددة الجنسية في ثلاثة فروع:

نخصص الفرع الأول لمفهوم وخصائص الشركات المتعددة الجنسية، بينما نخصص الفرع الثاني لتناول التنظيم الدولي لنشاط الشركات المتعددة الجنسية، بينما نخصص الفرع الثالث والأخير لتناول السياسات القانونية للبلدان النامية تجاه المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الشركات المتعددة الجنسية:

أولاً: مفهوم الشركات المتعددة الجنسية:

إن مصطلح الشركات المتعددة الجنسية من المصطلحات الحديثة التي شاعت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك أنه لا يمكن العثور

---

(١) انظر: د. محمد سامي عبد الحميد، د. مصطفى سلامة حسين، «القانون الدولي العام»، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨م، (ص٣٤١).

(٢) Condec (p.F) charvin (R.) Relation international editions montcarestien paris 1981 K p155.

على مثل هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والسياسية التي صدرت ما قبل عام (١٩٦٠م)، ويمكن إرجاع تاريخ إشاعة هذا المصطلح إلى عام (١٩٦٣م)، حيث نشرت مجلة (أسبوع الأعمال) (BusinessWeek) الأمريكية تقريراً خاصاً لها بعنوان «الشركات المتعددة الجنسية» في عددها الصادر في (٢٠/ نيسان/ ١٩٦٣م)[١].

وإن المتتبع للأدب الاقتصادي في مجال العلاقات الدولية يلاحظ تعدد المصطلحات المعبرة عن الشركات المتعددة الجنسية العملاقة التي تمارس نشاطها في عدد من الدول.

فالبعض من الفقهاء يستخدم اصطلاح «الشركات العابرة القوميات أو الجنسيات»، بينما فريق آخر يفضل استخدام اصطلاح «الشركات دولية النشاط» معبرين جميعهم عن نفس الظاهرة، إلا أنه قد ظهر مؤخراً ميل إلى استخدام مصطلح «دولية النشاط» دون غيره من المصطلحات، ذلك أن هذا الاصطلاح يشير إلى أن هذه الشركات تزاول نشاطها في عدد كبير من الدول المشتركة في المشروع، هذا بينما اصطلاح «متعددة الجنسيات» يوحي بنوع من التجمع الاختياري، كما أن اصطلاح «عابرة الجنسيات» قد يوحي بأن الشركة تعبر بنشاطها حدودها القومية لتزاوله ربما في دولة واحدة أخرى[٢].

---

(١) انظر: طالب عبد صالح الدليمي، «دور الشركات المتعدد الجنسية في المشروعات العربية المشتركة»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٣م، (ص٦).

(٢) انظر: د. سميحة السيد فوزي، «ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية»، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٨٠)، العددان (٤١٥ ـ ٤١٦)، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٨٩م، (ص١٨٠ ـ ١٨١).

وقد تبنت الأمم المتحدة اصطلاح «تعدي القوميات» في وصفها للشركات ذات النشاط العالمي، حيث تحولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في استخدامها لعبارة متعددة الجنسية (Multinational) إلى عبارة متعدية القومية (Transnational) في قرارها الصادر عام (١٩٧٦م)[١].

هذا ونذهب إلى تفضيل استخدام اصطلاح «الشركات المتعددة الجنسية» ذلك أن اصطلاح «عابرة القوميات» أو «تعدي القوميات» يشير إلى تجاوز نشاط الشركة للحدود القومية إلى قومية أخرى، بينما تعبير «دولية النشاط» ينصرف إلى أن الشركة تزاول نشاطها في أكثر من دولة، لذلك فهو تعبير أكثر دقة من الناحية الواقعية.

أما فيما يتعلق بتعريف **الشركات المتعددة الجنسية**، فقد ظهرت العديد من التعاريف للشركات المتعددة الجنسية، وقد اختلفت هذه التعريفات تبعاً للزاوية التي نظر فيها أصحابها للشركات المتعددة الجنسية.

فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسية بأنها: «تلك الشركات التي تمارس نشاطها في دولتين أو أكثر وفي ظل استراتيجية للإنتاج توضع في مركز الشركة الرئيسي الذي يقع في دولة رأسمالية متقدمة[٢]، بينما الدكتور إسماعيل صبري عبد الله فيصف الشركات المتعددة الجنسية بكونها:

«شركات عملاقة تتميز باقتسام ملكية أسهمها التي تؤثر في اختيار

---

(١) انظر: د. طلعت جياد الحديدي، «المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية»، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م، (ص١١).

(٢) U.n muitiuational gorporation in world development (new york,1970) p.4.

مجلس الإدارة، وبالتالي توجيه فعاليات الشركة بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة وامتداد أعمالها إلى بلدان عديدة واستخدامها لعناصر فنية وإدارية من جنسيات مختلفة»[١].

أما الدكتور محمد طلعت الغنيمي، فقد عرفها بأنها: «شركات خاصة تستمد رأس مالها من عدة دول، وتكون لها عدة فروع ذات جنسيات متباينة»[٢].

أما الدكتور عماد الشربيني، فقد عرفها بأنها: «عبارة عن مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة، يربطها بالمركز الأصلي علاقات قانونية، وتلتزم في استثمار أموالها بسياسة اقتصادية موحدة»[٣].

هذا ويعرفها الدكتور محمد يونس الصائغ بأنها:

«مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات دول مختلفة، ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة وتمارس إحداها (الشركة الأم) سيطرتها ورقابتها على الشركات الأخرى (التي تسمى بالشركات الوليدة أو التابعة) عن طريق مساهمتها في رأس مال الشركة الوليدة بنسبة تسمح لها بممارسة هذه

---

(١) انظر: د. إسماعيل صبري عبد الله، «نحو نظام اقتصادي عالمي جديد»، ط١، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧م، القاهرة، (ص١١٥).

(٢) انظر: د. محمد طلعت الغنيمي، «الوجيز في التنظيم الدولي (النظرية العامة)» ط٣، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣م، (ص٨٥).

(٣) انظر: د. عماد الشربيني، «موقف المشرع المصري من المشروعات متعددة القوميات»، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٧١، العدد (٣٨٠)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٩٨٠م، القاهرة، (ص٢١٧).

obeikandi.com

السيطرة، وتخضع الشركات الوليدة لإدارة الشركة الأم في إطار استراتيجية عالمية واحدة»[١].

من خلال التعاريف المتقدمة يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسية تشمل ثلاثة عناصر ضرورية وأساسية من أجل قيام الشركات متعددة الجنسية:

١ ـ إن تواجد عدة وحدات قانونية مستقلة تتمتع كل منها بشخصية قانونية منفصلة، ومن ثم بذمة مالية خاصة بها، هذه الوحدات هي الشركات الداخلة في المجموعة.

٢ ـ ضرورة خضوع هذه الوحدات القانونية المستقلة لسيطرة اقتصادية موحدة، أي لسيطرة اقتصادية يمارسها نفس الشخص أو الأشخاص القانونية.

٣ ـ أن تتحقق هذه السيطرة بواسطة أدوات فنية مستمدة من قانون الشركات، وخصوصاً عن طريق المشاركة في رأس مال كل وحدة من هذه الوحدات بنسبة تكفي للسيطرة عليها[٢].

ثانياً: الخصائص المميزة للشركات المتعددة الجنسية[٣]:

إن الشركات المتعددة الجنسية تتميز بالعديد من الخصائص والملامح

---

(١) انظر: د. محمد يونس الصائغ، مصدر سابق، (ص٢٢٠).

(٢) انظر: د. حسام عيسى، «الشركات المتعددة القوميات»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة طبع، (ص٤٨).

(٣) مما لا شك فيه أن هذه الشركات متفوقة في حقلين:
فهي قد راكمت قدراً هائلاً من المعرفة التكنولوجية والتسويقية، وهي قد طورت كذلك =

obeikandl.com

التي تشكل قواسم مشتركة بين هذه الشركات، وبقدر ما توضح هذه الخصائص والملامح طبيعة الأنشطة التي تزاولها الشركات متعددة الجنسية؛ فإنها تفسر أسباب القدرة غير الاعتيادية التي تتمتع بها في إحداث النتائج والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل البلدان التي تشكل ميداناً لنشاطها.

وفيما يأتي أبرز هذه الخصائص:

١ ـ الحجم الكبير: لقد وصلت أحجام العديد من هذه الشركات إلى أرقام قياسية، فشركة (جنرال موتورز) الأمريكية تجاوز رقم عملياتها (٣٥) مليار دولار سنوياً، وهو رقم يتجاوز الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول، ومنها سويسرا والدنمارك[١].

٢ ـ إن مقر هذه الشركات في بلد مختلف عن البلد الذي توجد فيه الفروع أو الشركات الوليدة.

٣ ـ إن الشركات الوليدة تتميز بوحدة الرقابة المباشرة من الإدارة العليا القائمة في المركز الرئيسي[٢].

= آليات اتخاذ قرارات متخطية للحدود القومية العالية الفعالية، وما لم تخضع هذه القدرات للصالح العام فإن استخدامها يصطدم بشكل مطرد ومتزايد بالأبعاد الاجتماعية الأكبر للتنمية.

لمزيد من التفصيل انظر: بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية (العدد ١٦)، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، بيروت، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٠م، (ص١٧).

(١) انظر: طالب عبد صالح الدليمي، مصدر سابق، (ص١٣).

(٢) انظر: د. محمد يونس الصائغ، مصدر سابق، (ص٣٧).

٤ ـ تنوع المنتجات: لقد تجاوزت الشركات المتعددة الجنسية دائرة التخصص في الإنتاج كجزء من سياستها، وذلك من أجل تفادي مخاطر الارتباط بسوق سلع معينة.

٥ ـ التشتت الجغرافي: إلى جانب توسع نشاط هذه الشركات، فإنها تسعى إلى نشر فروعها ووحداتها الإنتاجية على أكبر عدد ممكن من البلدان[١].

٦ ـ إن هذه الشركات في الغالب تلجأ إلى السيطرة على شركات قائمة بالفعل وتحولها إلى شركات تابعة، وذلك إذا كانت هذه الشركات المراد السيطرة عليها تنتج مواد أولية أو سلعاً وسيطة ضرورية للإنتاج الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية[٢].

الفرع الثاني: التنظيم الدولي لنشاط الشركات المتعددة الجنسية:

إن الحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية لا يعني بالضرورة العلاقات التي تربط الأمم والدول ببعضها البعض، بل يتضمن كذلك الحديث عن الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسية في توجيه وتحديد مضامين هذه العلاقات وانعكاسات ذلك على عملية التنمية خاصةً في شقها الصناعي في البلدان النامية[٣]، ذلك أن الشركات المتعددة الجنسية

(١) انظر: طالب عبد صالح الدليمي، مصدر سابق، (ص١٧).
(٢) انظر: د. محمد يونس الصائغ، مصدر سابق، (ص٣٧).
(٣) انظر: عبد الوهاب شمام، «البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن»، العدد (١٠)، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة منتوري، قسطنطينية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٨م، (ص١١).

أصبحت ذات قوة اقتصادية لا يستهان بها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب ما حققته من مكاسب كبيرة، فأصبحت تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي في جوانبه كافة (التجارية والمالية والنقدية)[١].

ونظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها نشاط الشركات المتعددة الجنسية، فقد اهتمت العديد من المنظمات الدولية سواء كانت منظمات اقتصادية دولية أو إقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والسوق الأوربية المشتركة بنشاط هذه الشركات، وكانت منظمة الأمم المتحدة من المنظمات التي أولت اهتماماً بالغاً بنشاط هذه الشركات، وذلك بعد التحذير الذي أورده تقريرها السنوي عن الوضع الاقتصادي العالمي في بداية عقد السبعينيات وبالتحديد في مطلع عام (١٩٧١م)، إذ أورد هذا التقرير ما يأتي (قد تكون هذه الشركات ـ أي الشركات المتعددة الجنسية ـ في بعض الأحيان من العوامل الفعالة في نقل وتحليل التكنولوجيا ورأس المال إلى البلدان النامية، إلا أن دورها ينظر إليه أحياناً نظرة ريبة وتخوف، لأن حجمها وقوتها تفوق حجم الاقتصاد الوطني الذي تمارس نشاطها فيه بأكمله وعلى المجتمع الدولي أن يضع سياسة إيجابية، ويكون جهازاً فعالاً لمعالجة القضايا التي يثيرها نشاط الشركات المذكورة)[٢].

وفي عام (١٩٧٣م) تم تشكيل مجموعة من الخبراء الدوليين تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لدراسة دور الشركات عبر الوطنية في العلاقات الدولية وعملية التنمية، وقد قدمت هذه

(١) انظر: د. محمد يونس الصائغ، مصدر سابق، (ص٣٨).

(٢) انظر: محمد صبحي الأتربي، «مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية»، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٧م، (ص٧).

اللجنة في عام (١٩٧٤م) تقريرها الذي يتضمن مجموعة من التوصيات منها:

١ ـ ضرورة قيام الدول المضيفة بتوضيح الظروف التي ستعمل فيها الشركات بأقصى قدر ممكن من الدقة، وما هي السبل التي يمكن عن طريقها أن تجعل الشركات نشاطها متكاملاً مع الاقتصاد الوطني.

٢ ـ على الدول المضيفة أن تحدد المجالات العامة المسموحة للشركات المتعددة الجنسية ممارسة أنشطتها فيها.

٣ ـ على الدول المضيفة أن تعامل الشركات المتعددة الجنسية معاملة مماثلة لشركاتها الوطنية.

٤ ـ ضرورة قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعوة الدول المضيفة إلى دعم استخدام الشركات المتعددة الجنسية وإدارتها لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية.

٥ ـ على الدول المضيفة في حالة تم تأميم أصول بعض الشركات أن تضمن لها عدالة التعويض.

٦ ـ على الدولة الأم عدم توريط نفسها في الخلافات والمنازعات التي تقع بين الشركات والدول المضيفة.

٧ ـ على الدول المضيفة إضفاء صفة الاستقرار على مجموعة التفاوض الخاصة بها، وأن تكون جميع الاتصالات حول الاستثمار الأجنبي من خلالها.

٨ ـ على الأمم المتحدة أن تركز كل اهتمامها على مساعدة الدول المضيفة في مفاوضاتها مع الشركات.

obeikandl.com

٩ ـ على الدول الآخذة في النمو ضرورة تضمين اتفاقياتها المبدئية مع الشركات شرطاً يعطي الدول المتعاقدة الحق في إمكانية تخفيض نسبة الملكية الأجنبية بمرور الزمن[١].

١٠ ـ على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بأن يهتم بإصدار القرارات التي تضع التوصيات الواردة في هذا المجال موضع التنفيذ[٢].

ومن أكثر الاقتراحات التي لقيت ترحيباً اقتراح لجنة الخبراء في تكوين مدونة قواعد سلوك لتنظيم نشاط الشركات المتعددة الجنسية، وفي عام (١٩٧٦م) أصدرت لجنة الشركات المتعددة الجنسية مدونة قواعد السلوك، ومن بين ما تضمنته هذه المدونة التعريف بالشركات المتعددة الجنسية ونطاق نشاطها وسلوكها السياسي وآلية التعاون بين الدول المختلفة لتطبيق هذه المدونة وآلية التنفيذ لهذه المدونة.

وفيما يتعلق بالمسائل السياسية، فقد جاء بمدونة السلوك أن على الشركات المتعددة الجنسية احترام القوانين والأساليب المعمول بها في الدول المضيفة، وعلى الشركات عدم اللجوء إلى طريق غير مشروع لتحقيق أهدافها في الدول المضيفة[٣].

أما فيما يتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية والاجتماعية فإن التقنين أكد سيادة الدولة وحقها في تنظيم الاستثمار الأجنبي المقام على إقليمها،

---

(١) انظر: د. محمد يونس الصائغ، مصدر سابق، (ص٣٩ ـ ٤٠).

(٢) انظر: د. محمد يونس الصائغ، مصدر سابق، (ص٤٠).

(٣) انظر: د. طلعت جياد الحديدي، «المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسية»، مصدر سابق، (ص٧٢).

obeikandl.com

كذلك نصَّ التقنين على إلزام الشركات المتعددة الجنسية أن لا تضر ميزان مدفوعات الدول المضيفة، وذلك عن طريق إلزامها بتصنيع المواد الأولية في الدول المضيفة والتقليل من وارداتها وتصدير جانب من الإنتاج الذي تقوم به، كذلك ألزم التقنين الشركات المتعددة الجنسية بعدم الإضرار بالاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية، وذلك عن طريق تحديد كمية المنتجات التي تنتجها الشركات الوطنية أو تحديد أثمان هذه المنتجات وكيفية تأميم الدول للشركات العاملة على أراضيها والتعويض الواجب دفعه لتلك الشركات، فضلاً عن المنازعات المتعلقة بالاستثمار(١).

وقد واجه وضع هذه المدونة موضع التطبيق العديد من الصعوبات، وذلك بالنظر لتعارض مصالح الدول المختلفة في هذا الشأن، فالدولة الأم صاحبة هذه الشركات تسعى من خلال هذه المدونة إلى توفير المناخ القانوني الملائم لنمو وتنوع نشاطها، بينما الدول المضيفة لهذه الشركات فهي تسعى إلى فرض نوع من الرقابة على هذه الشركات، وذلك عن طريق الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نشاط هذه الشركات(٢).

يتبين لنا من مجمل ما تقدم أن مدونة السلوك هذه تضع قواعد ومعايير لكل من الشركات والدول المضيفة يتعين على كليهما الالتزام بها، وذلك من أجل مراعاة مصلحة كلا الطرفين الشركات المتعددة الجنسية، عن طريق تحقيق مشاريعها الإنمائية والدول المضيفة الساعية إلى حماية صناعاتها الوطنية، وجلب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية.

---

(١) انظر: د. طلعت جياد الحديدي، المصدر نفسه، (ص٧٢ ـ ٧٣).

(٢) انظر: د. محمد يونس الصائغ، مصدر سابق، (ص٤٣).

الفرع الثالث: السياسات القانونية للبلدان النامية تجاه المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة:

تحتل الشركات المتعددة الجنسية أهمية واضحة بالنسبة للبلدان النامية خصوصاً بعد إحراز العديد من هذه البلدان لاستقلالها السياسي، وتوجهها نحو تحقيق أهداف وطموحات اقتصادية واجتماعية بهدف تنمية شعوبها، ولكن الملاحظ وجود نوع من التباين في السياسات التي تنتهجها البلدان النامية تجاه التعامل مع مثل هذه الشركات.

وتتلخص هذه السياسات في ثلاثة اتجاهات نوجزها فيما يأتي:

الاتجاه الأول: الترحيب بالاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية كافة، ومن أجل ذلك يتم تقرير العديد من الحوافز والضمانات القانونية لتشجيعها على الوفود إليها بهدف الإسراع في تنمية اقتصادها.

الاتجاه الثاني: هناك دول أخرى تفرض قيوداً قانونية على الاستثمار الأجنبي الخاص في معظم القطاعات الاقتصادية، وذلك تجنباً لعودة الاستعمار الأجنبي بصورة جديدة، وبدلاً من هذه الشركات الأجنبية تستعيض الدولة بالاستثمارات العامة التي يمكن الحصول عليها من البلدان الأخرى في صورة قروض ومساعدات مالية وتسهيلات ائتمانية.

الاتجاه الثالث: تنتهج دول أخرى منهجاً وسطاً، فهي ترغب في جلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة والخبرة الأجنبية للمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع رغبتها في الوقت ذاته في الحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على الاقتصاد القومي، وذلك عن طريق ترك الاستثمار في القطاعات الأساسية المؤثرة في الحياة الاقتصادية للعناصر الوطنية، وترك

المجال مفتوحاً للاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأخرى مع ضرورة مشاركة العناصر الوطنية في المشروع الدولي المشترك[١].

ووفقاً لما تقدم وبعد استعراض اتجاهات الدول النامية حيال المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة، فإنه باعتقادنا أن الاتجاه الثالث أكثر تماشياً مع واقع البلدان النامية، كون هذه المشروعات توفر لرأس المال المحلي فرص اشتراك أكبر في الفوائد المتحققة من التنمية الاقتصادية الوطنية، والمساعدة على نقل المهارات الفنية والمعرفة بسرعة وفاعلية أكثر من المشروعات المملوكة بالكامل للأجانب، إلى جانب أنها تقلل إلى حد كبير من مخاطر السيطرة الأجنبية على الحياة الاقتصادية الوطنية، وهو أمر تتحسس منه كثير البلدان النامية التي عانت حقباً طويلة من الزمن من السيطرة الاستعمارية والتبعية الأجنبية، علاوة على ذلك الخبرة العلمية التي يمكن أن يقدمها المشروع الاقتصادي الدولي المشترك بين أطراف محلية وأخرى أجنبية، بينما لا يكون لدى المستثمر الأجنبي رأس المال الكافي لإقامة المشروع بمفرده.

(١) انظر: نجدت صبري عقراوي، «البلدان النامية والمشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة»، مجلة النفط والتنمية، السنة (١٢)، العدد (٥)، دار الثورة للصحافة والنشر، مطابع دار الثورة، بغداد، ١٩٨٧م، (ص١٥٥).

obeikandi.com